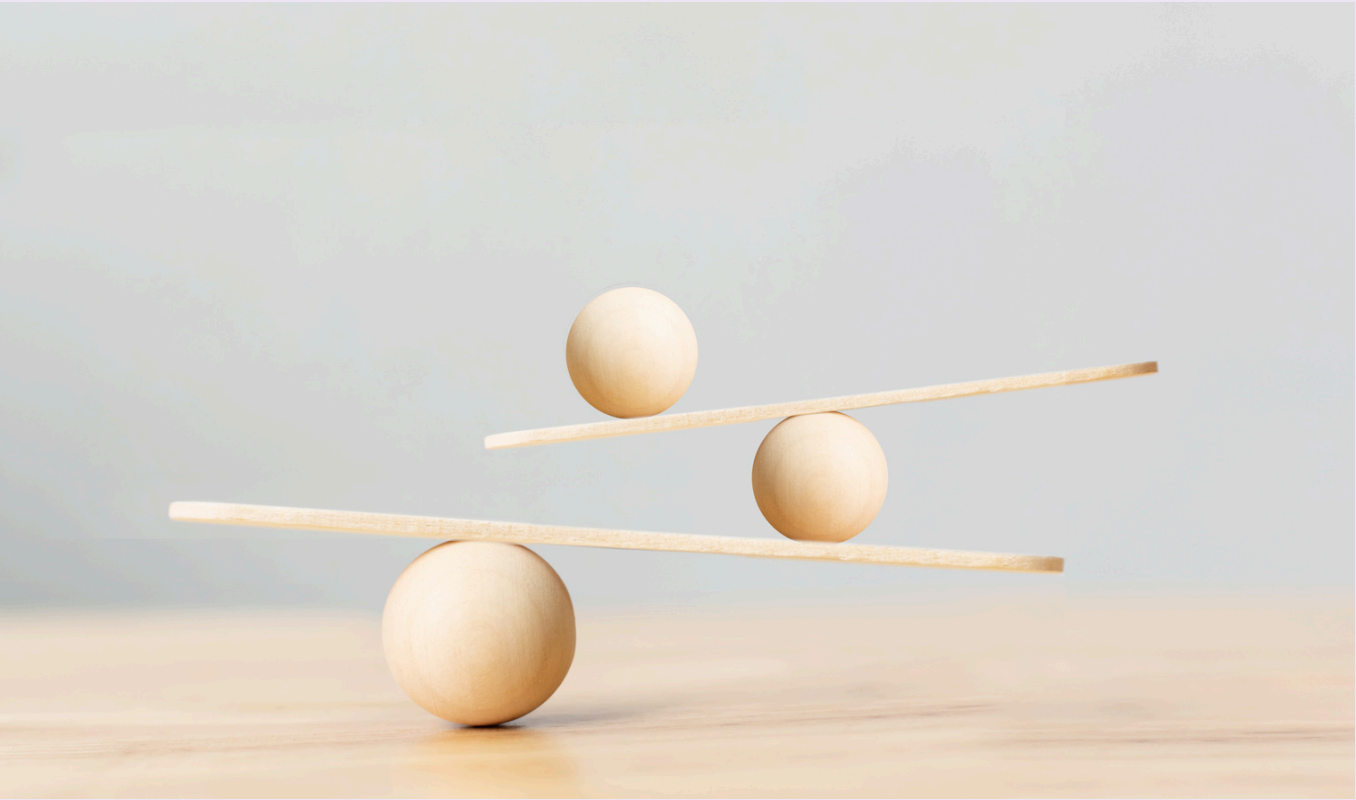


بهدف تحقيق التوازن: تنظيم وسائل الإعلام ضمن الاتحاد الأوروبي، والتنظيم المشترك لهذه الوسائل وتنظيمها الذاتي في العصر الرقمي



المؤلف: مينا أسلاما هورويتز

ملخص المشروع

تأتي هذه الدراسة في إطار مشروع "إصلاح الإعلام وتعزيز حرية التعبير في لبنان"، الذي تنفذه مؤسسة مهارات، المفكرة القانونية، ومركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي (MJRC) بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان. يهدف المشروع إلى تعزيز حرية التعبير في لبنان من خلال تعزيز إصلاح قانون الإعلام كأحد أولويات الأجندة الوطنية، وتحسين بيئة تغطية وسائل الإعلام للعملية الانتخابية بما يتعلق بالشفافية والمساءلة.

يدعم المشروع نشر أوراق بحثية التي أنتجتها مؤسسة مهارات حول السياق اللبناني المحلي والتي أعدتها MJRC حول المعايير الأوروبية وأفضل التوصيات التي تتناسب مع السياق اللبناني. تتناول هذه الأوراق ستة مواضيع رئيسية: حماية الصحفيين ومصادرهم، حرية التجمع الصحفي، إلغاء التجريم، الحوافز، الابتكار، التنظيم والفرص للتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي في وسائل الإعلام.



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تنويه:

مؤل الاتحاد الأوروبي هذا المنشور. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق مهارات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

مينا أسلاما هورويتز

الدكتورة مينا أسلاما هورويتز، أكاديمية في جامعة هلسنكي وجامعة سانت جون، نيويورك، وباحثة في مجال الحقوق الرقمية والتواصل لا سيما في المرصد الشمالي للوسائط الرقمية وأضطراب المعلومات (نورديس). كما أنها عضو في فريق العمل الاستشاري لمجلس وزراء دول المجلس النوردي ومستشارة للمجلس الأوروبي. حائزة على الدكتوراه من جامعة هلسنكي وشاركت في العديد من الأنشطة البحثية الدولية خلال العقد الماضي.

المحررين: ماريوس دراغومير وجوديت ساكاش

إعداد

مركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي MJRC:

هو **مركز أبحاث** مستقل في مجال وسائل الإعلام، يسعى إلى تحسين جودة وسائل الإعلام والسياسات الإعلامية، من خلال تبادل المعرفة وتقديم الدعم المادي.

يرتكز المركز على أبحاث حول التنظيم والسياسات الإعلامية، ملكية وسائل الإعلام وتمويلها، والروابط بين شركات التكنولوجيا والسياسة والصحافة.

مؤسسة مهارات:

مؤسسة **مهارات** هي منظمة رائدة في مجال حرية التعبير في بيروت، مكرسة للحملات المستندة على البحث وتعزيز الروابط بين الصحفيين والأكاديميين وصانعي السياسات.

تعمل مهارات على تعزيز وتمكين حرية التعبير، التشجيع على الحوار الإعلامي ذي الجودة، الدفاع عن نزاهة المعلومات عبر الانترنت وخارجها. تروج مهارات للابتكار وإشراك مجتمع الصحافة ووكلاء التغيير في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز السرد والنقاش الشامل والتصدي للمعلومات الخاطئة والمضللة والمحتوى الضار.

قائمة المحتويات

| الصفحة ١ | ملخص تنفيذي |
|-----------|--|
| الصفحة ٢ | ١- الإطار التنظيمي لوسائل الإعلام في الاتحاد الأوروبي: بنية مُعقّدة في العصر الرقمي |
| الصفحة ٣ | الإطار الأساسي لوسائل الإعلام التقليديّة |
| الصفحة ٤ | آثار الرقمنة |
| الصفحة ٨ | ٢. البعد المُتعلّق بوسائل الإعلام: تنظيم الاتحاد الأوروبي بشأن قطاع الإعلام التقليدي |
| الصفحة ٨ | قضايا محوريّة: حرّيّة الصحافة والتعدّيّة الإعلاميّة |
| الصفحة ٩ | الوسائط السمعّيّة البصريّة |
| الصفحة ١٤ | تنظيم المُنافسة: المساعدات الحكوميّة والهيئات العامّة للبتّ الإذاعي |
| الصفحة ١٥ | المحتوى الإلكتروني خارج الوسائط التحريريّة (قانون الخدمات الرقميّة) |
| الصفحة ١٦ | الابتكار التنظيمي في وسائط الإعلام الوطنية (قانون حرّيّة الإعلام الأوروبي) |
| الصفحة ١٨ | ٣. بُعد الجهات الفاعلة: الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والتنظيم المُشترك والتنظيم الذاتي |
| الصفحة ١٨ | أبعاد الحوكمة وأبعاد التنظيم |
| الصفحة ٢٠ | مبادئ التنظيم المُشترك والتنظيم الذاتي السليمين |
| الصفحة ٢١ | حرّيّة الصحافة |
| الصفحة ٢٢ | وسائط الإعلام السمعّيّة البصريّة (التوجيه المُتعلّق بخدمات وسائط الإعلام السمعّيّة البصريّة) |
| الصفحة ٢٥ | الهيئات العامّة للبتّ الإذاعي والتلفزيوني |
| الصفحة ٢٧ | التضليل الإعلامي بصفته تحدّي تنظيمي |
| الصفحة ٣١ | ٤. الخلاصات والتوصيات: الأنظمة، والحقوق، وحرّيّة الإعلام |
| الصفحة ٣١ | الخلاصات: الميزات والاتّجاهات الأساسيّة في أنظمة الاتحاد الأوروبي، والتنظيم الذاتي والتنظيم المُشترك |
| الصفحة ٣٦ | التوصيات |

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الوثيقة التنظيم الرئيس للاتحاد الأوروبي المرتبط بوسائل الإعلام التقليدية في إطار الرقمنة وعلاقته مع كل من التنظيم القانوني والتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي في الدول الأعضاء. تركز الوثيقة على مبادئ أساسية عدة وعلى تنظيمات محددة كالتوجيه المتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية والبصرية (AVMSD) وتنظيم المنافسة في الهيئات العامة للبت الإذاعي. تناقش كذلك مفاهيم رئيسة وممارسات جيدة للحكومة المشتركة والذاتية وتقدم أمثلة مختلفة بما فيها حماية القاصرين والحد من التضليل الإعلامي.

تُظهر النظرة الشاملة أن سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بوسائل الإعلام، بما فيها التنظيمات المعتمدة، هدفها العمل المُستمر لتحقيق التوازن بين حماية القيم وتعزيز سوق موحدة وفعالة ومزدهرة وابتكارية ضمن الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين السعي إلى موازنة قوانين الدول الأعضاء واحترام البند الفرعي الذي يمنح كل من هذه الدول درجة من الاستقلالية. وغالبًا ما تفرض متطلبات اعتماد الرقمنة، أي كل من التنظيم المعتمد في الاتحاد الأوروبي وسياسات الدول الأعضاء، تحقيق توازن ثالث للموافقة بين تقاليد التنظيم القطاعي ووقائع وسائل الإعلام الرقمية المتعددة التي قد تشمل جهات فاعلة وطنية وعالمية. ومع ذلك، يمكن ملاحظة اتجاه موحّد أوسع في الخطابات السياسية التي تتناول قرارات سياسية. فقد ركزت المحادثات السياسية صراحة في السنوات الأخيرة على الطول التي تتمحور حول المواطنين، لا سيما حقوق الاتصال والحقوق الرقمية. أمّا في ما يتعلق بالتنظيم المشترك والذاتي، فلا نموذج أوروبي مُحدّد يعتمد، بل مجموعة ممارسات تختلف باختلاف الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين والممارسات ذات الصلة أمرًا شائعًا في مجال الابتكار أو التخطيط للسياسات.

بوسع الاتحاد الأوروبي أن يقدم بعض **الخطوط الأساسية** لصياغة السياسات والقواعد التنظيمية الإعلامية التي تجمع بين القيم الديمقراطية وأسواق الإعلام المُستدامة والقوية. ولكي يكون التنظيم المشترك فعالًا، يمكن تحديد هدف مُتفق عليه بين الأغلبية ليؤدّد أصحاب المصلحة المختلفين ويحظى بدعم عام، فيشكل بالتالي أساسًا لإيجاد نموذج فعال للتنظيم المشترك. وفي العصر الرقمي، يجب أن تقترن التنظيمات جميعها بوسائل الإعلام ذات الصلة وبالثقافة الرقمية.

١- الإطار التنظيمي لوسائل الإعلام في الاتحاد الأوروبي: بنية مُعقدة في العصر الرقمي

إنّ سياسات الإعلام، بما فيها التنظيمات المُتعلّقة بوسائل الإعلام والتنظيمات المُتعلّقة بالمبادئ المُتصلة، تتمحور في الاتحاد الأوروبي حول مجموعةٍ من المبادئ. فهي تستند في جوهرها إلى المبادئ التي تدعمها معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU)، كالحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه، وتعزيز الديمقراطية والتعددية. [١] وتدعم هذه المعاهدة كذلك أهمية إقامة سوق داخلية فعّالة. [٢] وكلا هذين المبدأين الأساسيين مُدرجين في السياسات الإعلامية للاتحاد الأوروبي. ويجب أن يتبع تنفيذ السياسات، بما في ذلك أي تدابير تنظيمية، معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي [٣] (TFEU) أيضًا. يُطلق على المعاهدتين الأخيرتين اسم القوانين الأساسية، في حين تُعتبر القوانين المُستمدة من المعاهدات قوانين ثانوية.

نجد أنواع عدّة من النصوص القانونية التي تتعلّق بالدول الأعضاء بطرق مُختلفة والتي تدعم المعاهدات. [٤] على سبيل المثال، يُعدّ تنفيذ التنظيمات إلزاميًا في مُختلف دول الاتحاد الأوروبي، وتحدّد التوجيهات الأهداف لكنها تسمح للدول الأعضاء بتصميم تشريعاتها الخاصة لتحقيقها، كما ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يصدر توصيات غير مُلزمة وأن يعبر عن آرائه.

يمكن للنصوص القانونية التي يصدرها الاتحاد أن تشمل تنظيمًا مُشترًا بين هذا الأخير وأصحاب المصلحة، أو بين إحدى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، كما قد تشمل مدونات قواعد السلوك الطوعية. وتحافظ دول عديدة داخل الاتحاد وخارجه على تقاليد قديمة مُتعلّقة بقواعد السلوك الأخلاقي الصحفي التي تحدّد المؤسسات الإعلامية مثلًا، سواءً على الصعيد الوطني أو بالتنسيق مع مؤسساتٍ مُماثلة خارج الحدود الوطنية. [٥]

وبالتالي، فإنّ السعي نحو توحيد السياسات على مستوى مُختلف دول الاتحاد الأوروبي من جهة، واستقلالية الدول الأعضاء من جهةٍ أخرى، يولد مطالب مُتنوعة لتنظيم الإعلام على مستوى الاتحاد الأوروبي، كما للتنفيذ الوطني، والتنظيم الخاص بالدول الأعضاء، والتنظيم المُشترك أو الذاتي لوسائل الإعلام. ويسهم تقدّم الرقمنة السريع، الذي وسّع نطاق سياسات الإعلام، في دمج السياسات بشكلٍ مُعقد.

-١ https://eur-lex.europa.eu/eli/treaty/teu/2012/art_2/oj Consolidated version of the Treaty on European Union Title I. Common provisions, Article 2

-٢ https://eur-lex.europa.eu/eli/treaty/teu/2012/art_3/oj Consolidated version of the Treaty on European Union - TITLE I: COMMON PROVISIONS - Article 3 (ex Article 2 TEU) 12008M003 - EN - EUR-Lex

-٣ Consolidated version of the Treaty of the Functioning of the European Union, 26.10.2012, Official EN Journal of the European Union C 326/49; Art. 106.2

-٤ See, e.g., https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/law/types-legislation_en

-٥ See for details the paper on Journalism associations

-٦ Dreyer et al. (2020). 'The European communication (dis)order: mapping the media-relevant European legislative acts and identification of dependencies, interface areas and conflicts' (Arbeitspapiere des Hans-Bredow-Instituts, 52). Hamburg: Leibniz-Institut für Medienforschung | Hans-Bredow-Institut (HBI). <https://doi.org/10.21241/ssoar.71719> 52). Hamburg: Leibniz-Institut für Medienforschung | Hans-Bredow-Institut (HBI). <https://doi.org/10.21241/ssoar.71719>

الإطار الأساسي لوسائل الإعلام التقليدية

لوسائل الإعلام التقليدية، ويُقصد بها هنا الصحافة المطبوعة والبتُّ الإذاعي، تاريخ تنظيمي طويل في الاتحاد الأوروبي. ويمكن فهم نهج الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بسياسات الإعلام الأساسية بأربع طرق تنفيذ أساسية [٧] هي التالية:

1. مواعمة القواعد التي تنطبق على خدمات الإعلام السمعي البصري كجزء من التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية والبصرية (الذي أعيد النظر فيه للمرة الأخيرة في العام 2018)، بغية إنشاء: (أ) سوق داخلية في خدمات الإعلام السمعي البصري تشمل المعايير التقنية مع (ب) المحافظة على أهداف المصلحة العامة كالأمانة والتنوع والجودة وكفاءة المواطن (أي التربية الإعلامية) مع التأكد من توزيع المحتوى السمعي البصري الأوروبي. [٨]
2. سياسة المنافسة بين القطاعات التي تنطبق على عددٍ من المجالات كالزراعة والسياحة. وفي ما يخص وسائل الإعلام، يتعلق المجال الرئيسي لتنظيم المنافسة بقواعد المساعدات الحكومية. [٩]
3. برامج الإعلام التي تحفز إنتاج خدمات الإعلام السمعي البصري وتوزيعها. ويُعمل حالياً على برنامج ميديا (MEDIA) التابع لمشروع كرياتيف (Creative) (2021 - 2027). [١٠]
4. سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تدافع عن المصالح الأوروبية الثقافية والاقتصادية في المنتديات العالمية (مثلاً أمام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو). [١١]

See, e.g., Donders et al. (2014). The Handbook of European Media Policy. Introduction: European Media Policy as a Complex Maze -V of Actors, Regulatory Instruments and Interests. Palgrave. pp.1-16

Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on -A the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>. See also: Directive 2010/13/EU of the European Parliament and of the Council of 10 March 2010 on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) (Codified version) (Text with EEA relevance). <http://data.europa.eu/eli/dir/2010/13/oj>

https://competition-policy.ec.europa.eu/sectors/media/legislation_en -٩

<https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/creative-europe-media> -١٠

See, e.g., <https://culture.ec.europa.eu/policies/international-cultural-relations#:~:text=The%20EU%27s%20external%20strategy%20for%20culture> -١١

آثار الرقمنة

قد يبدو النهج الرباعي الأبعاد الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي أداةً في ما يخص السياسات الإعلامية وتنظيمها مباشرةً نوعًا ما، إلا أن الرقمنة جعلت من الإطار الأساسي لتنفيذ السياسات ضمن الاتحاد أكثر تعقيدًا. ويتصل الإطار القانوني الخاص بوسائل الإعلام بمختلف الصكوك القانونية القطاعية والأخرى العامة التي تشمل كذلك الشركات في قطاع وسائل الإعلام وقطاع الاتصالات، وهذا ما تظهره دراسة حديثة حول الأنظمة التشريعية المرتبطة بوسائل الإعلام. إن التعقيد القائم واضح جدًا، لدرجة أنه دفع بالقيمين على الدراسة ليطلقوا عليها عنوان «(اللائحة)تنظيم الأوروبي لقطاع الاتصالات».[١٣]

هذا يعني أنه (أ) نظرًا لانتشار التكنولوجيا الرقمية في الكثير من جوانب حياتنا و(ب) نظرًا لدور الجهات الفاعلة العالمية التي تقدم السلع والخدمات الرقمية عبر الحدود الوطنية والإقليمية (كالاتحاد الأوروبي)، فإن التدابير التنظيمية الأخيرة ضمن الاتحاد تمتد أفقيًا عبر المجالات والقطاعات المختلفة، لا سيما قطاع وسائل الإعلام. على سبيل المثال، قامت الرقمنة بتغيير مفهوم حق المؤلف وتنظيمه بشكل ملحوظ، ما أدى إلى إصدار 13 توجيهًا وتنظيمين اثنين بهذا الشأن. [١٣] وتشكل اللائحة العامة لحماية البيانات مثالًا آخر [١٤] ينطبق على قطاع وسائل الإعلام التقليدية وغيرها من الخدمات التي تتعامل مع البيانات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، في وقت كتابة هذه الوثيقة (أكتوبر/تشرين الأول 2023)، تم التصويت في البرلمان الأوروبي على قانون للذكاء الاصطناعي، ولا تزال المفاوضات جارية لوضع اللامسات الأخيرة على النص. والغرض من هذا القانون أن يكون أداة تنظيمية أفعلية، فيركز على الحد من المخاطر التي قد ترافق استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. [١٥] بهذه الطريقة، ستطال التنظيمات العديد من المجالات، بدءًا من معامل صنع السيارات إلى غرف الأخبار التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في كتابة تقاريرها.

Dreyer et al. (2020). 'The European communication (dis)order: mapping the media-relevant European legislative acts and -if identification of dependencies, interface areas and conflicts' (Arbeitspapiere des Hans-Bredow-Instituts, 52). Hamburg: Leibniz-Institut für Medienforschung | Hans-Bredow-Institut (HBI). <https://doi.org/10.21241/ssoar.71719>

See, <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/copyright-legislation> -١٣
Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons -١٤ with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data, and repealing Directive 95/46/EC (General Data Protection Regulation) (Text with EEA relevance) <http://data.europa.eu/eli/dir/2010/13/oj>; Consolidated text: Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data, and repealing Directive 95/46/EC (General Data Protection Regulation) (Text with EEA relevance). <http://data.europa.eu/eli/reg/2016/679/2016-05-04>

See, e.g., Artificial intelligence act. Briefing. European Parliament. -١٥
[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/698792/EPRS_BRI\(2021\)698792_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/698792/EPRS_BRI(2021)698792_EN.pdf)

وقد برزت أهمية المنصات العالمية الإلكترونية في مجال الاتصالات في السنوات الأخيرة، ما أثار تساؤلات حول العناصر التي تُشكل فعليًا «وسائل الإعلام» وما يجب أن تكون عليه الحقوق (في ما يتعلق بالحرية مثلًا) والمسؤوليات (كالمعلقة بالمحتوى المنشور) ذات الصلة. في تشريعات الولايات المتحدة (المعروفة بالقسم 230)، [١٦] يتم حماية المنصات من المسؤولية المدنية. في المقابل، اتخذ الاتحاد الأوروبي نهجًا تنظيميًا مختلفًا جدًا تجاه المنصات من خلال حزمة قانون الخدمات الرقمية الأخيرة (قانون الأسواق الرقمية [١٧] وقانون الخدمات الرقمية [١٨]). وبالتوازي مع هذه التطورات، وبهدف الاستجابة لمتطلبات الرقمنة في قطاع وسائل الإعلام التقليدية خصوصًا، قام الاتحاد الأوروبي بتحديث تنظيمه السمعي البصري في التوجيه المتعلق بخدمات الوسائط السمعية البصرية. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكمل الاتحاد وضع قانون حرية الإعلام الأوروبي (EMFA) في خريف العام 2023 لدعم دور الأنظمة الإعلامية الوطنية، بما فيها وسائل الإعلام المستقلة مثل وسائل الإعلام العامة (PSM)، وحقوق الصحفيين. [١٩]

يرتبط تنظيم وسائل الإعلام أيضًا بالتطورات السياسية المتعلقة بقضايا محددة، كأنشطة التربية الإعلامية وأطر تنمية المهارات [٢٠]، باعتبارها جزءًا من الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية [٢١]. كذلك، تتم معالجة مشكلة نشر «الأخبار المزيفة» وغيرها من أشكال التضليل الإعلامي التي تزيد الرقمنة من وطأتها، وذلك على جهات عدّة، وبالاسترشاد ببرامج سياسات أصحاب المصلحة المتعددين الذي صممه فريق الخبراء الرفيع المستوى (HLEG) في العام 2018 [٢٢]. تكمن المبادرة السياسية الرئيسة هنا في خطة العمل الأوروبية للديمقراطية (2019 - 2024)، التي تسعى إلى حماية الانتخابات، وتعزيز حرية وسائل الإعلام، والحدّ من التضليل الإعلامي في الاتحاد الأوروبي. [٢٣] وبالطبع، يُعنى قطاع وسائل الإعلام بشكلٍ مباشر بخطة العمل هذه، بما أنها توفر سياقًا عامًا لقانون حرية الإعلام الأوروبي.

١٦- U.S. Code § 230 - Protection for private blocking and screening of offensive material, see e.g., 47
<https://www.law.cornell.edu/uscode/text/47/230>

١٧- Regulation (EU) 2022/1925 of the European Parliament and of the Council of 14 September 2022 on contestable and fair -IV markets in the digital sector and amending Directives (EU) 2019/1937 and (EU) 2020/1828 (Digital Markets Act) (Text with EEA relevance) PE/17/2022/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/reg/2022/1925/oj>

١٨- Regulation (EU) 2022/2065 of the European Parliament and of the Council of 19 October 2022 on a Single Market For Digital Services and amending Directive 2000/31/EC (Digital Services Act) (Text with EEA relevance) PE/30/2022/REV/1 <http://data.europa.eu/eli/reg/2022/2065/oj>

١٩- See details about these new legislative initiatives in the paper on Modernization and Innovation of regulation -IG
E.g., the so-called DigComp 2.2 framework: <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?langId=en&catId=89&newsId=10193&furtherNews=yes>

٢٠- <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1226&langId=en>
٢١- See, e.g., <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/final-report-high-level-expert-group-fake-news-and-online-disinformation>

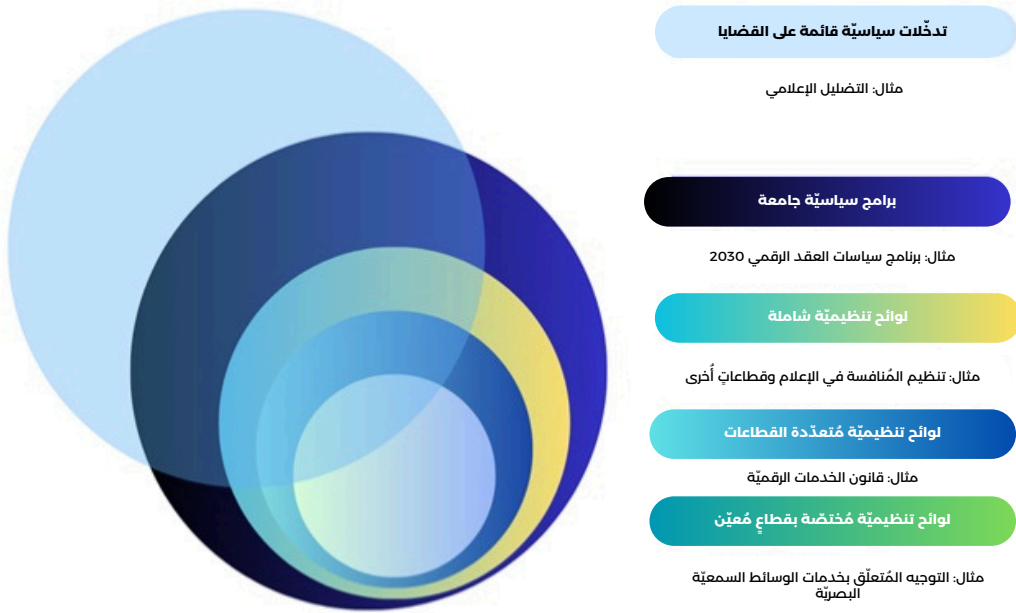
٢٢- https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/new-push-european-democracy/european-democracy-action-plan_en

وتندرج أحدث المبادرات التنظيمية الرئيسية ضمن السياسة العامة للاتحاد الأوروبي المعروفة باسم برنامج سياسة العقد الرقمي 2023. فقد صُمم الأخير لتوجيه تحوّل الاتحاد الأوروبي الرقمي، مع التركيز على (واستهداف): (أ) رقمنة الخدمات العامة (الحكومة)؛ (ب) إنشاء الهياكل الأساسية الرقمية الآمنة والمستدامة؛ (ج) التحوّل الرقمي والابتكار في الأعمال التجارية؛ و(د) تعليم المهارات الرقمية للمواطنين. ويتم تسليط الضوء على رؤية عقد الرقمنة وأهدافه في استراتيجية أُطلق عليها الاتحاد اسم البوصلة الرقمية للعام 2023 (Digital Compass 2030). [٢٤]

وتدعم البرنامج مجموعة من «القيم الأوروبية» كما هو مُبيّن في إعلان الاتحاد الأوروبي للعام 2022 حول الحقوق والمبادئ الرقمية للعقد الرقمي: (أ) التحوّل الرقمي المُركّز على الإنسان؛ (ب) التضامن والاندماج من خلال الاتّصال، والتعلّم، وظروف العمل، وتوفير الخدمات العامة الرقمية؛ (ج) أهميّة حرّية الاختيار وتأمين بيئة رقمية عادلة؛ (د) دعم مشاركة المواطنين في العالم الرقمي؛ (هـ) السلامة والأمن والتمكين في البيئة الرقمية، لا سيّما لجيل الشباب؛ و(و) الاستدامة في العصر الرقمي. [٢٥]

في الشكل 1 أدناه توضيحٌ للسياق التنظيمي مُتعدّد الأبعاد لوسائل الإعلام في الاتحاد الأوروبي مُرفقًا ببعض الأمثلة: [٢٦]

الشكل 1. أبعاد سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بوسائل الإعلام والسياسات الخاصة بالمجالات ذات الصلة [٢٧]



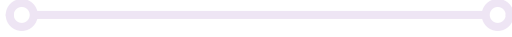
Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee -٢٤ and the Committee of the Regions Digital Compass: the European way for the Digital Decade COM/2021/118 final <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=CELEX:52021DC0118>

European Commission (2022). European Declaration on Digital Rights and Principles for the Digital Decade. Brussels, 26.1.2022 -٢٥ COM(2022) 28 final

Modified and extended from Stephan Dreyer, Rike Heyer, Theresa Josephine Seipp, and Wolfgang Schulz, 'The European (dis)order: mapping the media-relevant European legislative acts and identification of dependencies, interface areas and conflicts' (Arbeitspapiere des Hans-Bredow-Instituts, 52). Hamburg: Leibniz-Institut für Medienforschung | Hans-Bredow-Institut (HBI). <https://doi.org/10.21241/ssoar.71719>, p. 4

٢٧- تمّ اختيار المصطلحات عن قصد - أي سياسات بدلاً من تنظيم - لتسليط الضوء على أنّ التيارات السياسية المتنوّعة والأوسع نطاقًا تنشئ سياقًا تنظيميًا ويمكن لها أن تؤثر على قطاع الإعلام من دون أن تؤدي دائمًا إلى تحديد تنظيم خاصّ بوسائل الإعلام.

تركز هذه الوثيقة على النهج التي يتبعه أصحاب المصلحة المتعددين إزاء تنظيم وسائل الإعلام، أي التفاعل المعقد بين اللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي ودور الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الحكومية، وذلك على النحو التالي: أولاً، يُشرح سياق تنظيم الاتحاد الأوروبي المركزي لقطاع الإعلام اليوم. يلي ذلك نقاش حول أصحاب المصلحة بالتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي، مع مثالين يقدمهما الاتحاد. تُعرض لاحقاً التعقيدات التي تواجهها اللوائح التنظيمية ضمن الاتحاد مع عرض حالة لتحديد تنظيمي مُتعدد الجوانب وعاجل يتعلق بوسائل الإعلام: كيف يمكن إنشاء سياسات تحدّ من التضليل الإعلامي؟ في الخاتمة، تلخص الوثيقة بعض التوجهات الحالية وتقترح بعض التوصيات لممارساتٍ جيّدةٍ في تنظيم وسائل الإعلام في العصر الرقمي.



Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee -TE and the Committee of the Regions Digital Compass: the European way for the Digital Decade COM/2021/118 final <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=CELEX:52021DC0118>
European Commission (2022). European Declaration on Digital Rights and Principles for the Digital Decade. Brussels, 26.1.2022 -٢٠ COM(2022) 28 final
Modified and extended from Stephan Dreyer, Rike Heyer, Theresa Josephine Seipp, and Wolfgang Schulz, 'The European -٢١ communication (dis)order: mapping the media-relevant European legislative acts and identification of dependencies, interface areas and conflicts' (Arbeitspapiere des Hans-Bredow-Instituts, 52). Hamburg: Leibniz-Institut für Medienforschung | Hans-Bredow-Institut (HBI). <https://doi.org/10.21241/ssoar.71719>, p. 4

2. البعد المتعلق بوسائل الإعلام: تنظيم الاتحاد الأوروبي بشأن قطاع الإعلام التقليدي

في حين أنّ الرقمنة ولدت ابتكارات تنظيمية مهمة تؤثر على مجموعة متنوعة من المجالات أو لوائح تنظيمية تؤثر على وسائل الإعلام باعتبارها مجال عمل قائم بذاته، فإنّ بعض اللوائح الأساسية تتعلق بشكل خاصّ بقطاع الإعلام التقليدي. تتعلق المسألة من ناحية أولى بالمبادئ الأساسية لحرية التعبير، ومن ناحية أخرى، بالأداء السليم للأسواق الإعلامية. يمكن لهذا النوع من التنظيمات أن يكون شاملاً، عابراً للقطاعات، أو مختصاً بقطاع معيّن. ويمكن كذلك القول إنّ هاتين الناحيتين مرتبطتان بمبدأ تعددية وسائل الإعلام من حيث تنوع المحتوى (الآراء والأصوات المعبر عنها بحرية) ومن حيث تنوع هذه الوسائل بملكياتها المختلفة (التي تسهم في التعددية على مستوى هياكل وسائل الإعلام).

قضايا محورية: حرية الصحافة والتعددية الإعلامية

تتسق حرية الصحافة مع المبادئ الأساسية لمعاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU)، وهي مُدرجة في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد. [٢٨] تنطبق هذه المبادئ على كل من الصحافة والقطاع السمعي البصري. عملياً، إنّ الاجتهاد في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)، ومحكمة العدل الأوروبية (CJEU)، والمحاكم الدستورية الوطنية للدول الأعضاء يضمن ممارسة هذا الحق، إلى جانب الهيئات الوطنية للتنظيم الذاتي مثل مجالس الإعلام الوطنية وجمعيات الصحافة والهيئات الدولية المتعاونة معها. [٢٩] من الجدير بالذكر أنّ المسألة لا تتعلق بحرية نشر المحتوى وحسب، بل كذلك بالعوامل الهيكلية التي قد تعيق قدرة وسائل الإعلام على العمل بحرية، كالضغوطات السياسية أو الاقتصادية غير المبررة.

٢٨- ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي المعمول به http://data.europa.eu/eli/treaty/char_2012/oj: راجع المادة (١١) حول حرية التعبير والمعلومات

١. لكل فرد حقه في حرية التعبير. يشمل هذا الحق حرية التمتع بالآراء وحرية استلام ونقل المعلومات والأفكار من دون تدخل من السلطة العامة وبغض النظر عن الحدود الجغرافية.

٢. يجب احترام حرية وسائط الإعلام وتعدديتها. راجع والدراسة المعدة حول تحديث اللوائح وابتكارها.

٢٩- للتفاصيل راجع الدراسة المعدة حول المؤسسات الصحفية والدراسة المعدة حول تحديث اللوائح وابتكارها.

وفيما تُعتبر تعددية وسائل الإعلام مبدأً مركزيًا آخر للاتحاد الأوروبي، لم يُحدّد تعريف قانوني لهذه التعددية. ومع ذلك، أنشأت المحاكم الدستورية الوطنية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رابطًا بين تعددية وسائل الإعلام وحقوق الإنسان بحرية التعبير. وكما يظهر من المناقشة أدناه، تتضمن تنظيمات الاتحاد لوسائل الإعلام إجراءات لتعزيز تعددية هذه الوسائل. ويجب التنويه بأنّه، على الرغم من ذلك، لا تزال تعددية وسائل الإعلام أمرًا مُعقّدًا «تمّ تفسيره بطرق مُتنوّعة في أزمنة وجغرافيات وسياقات ودوائر سياسية مُختلفة»، كما ويعود السبب في ذلك إلى التباين في السياقات بين الدول الأعضاء.[٣٠]

الوسائط السمعية البصرية

جعلت الرقمنة التقسيمات في قطاع وسائل الإعلام التقليدية أكثر تعقيدًا: فعلى سبيل المثال، تقوم الصحف بإنشاء محتوى مؤلف من فيديوهات عبر الإنترنت، ويتم بثّ المدونات الصوتية، أو ما يُعرف بالبودكاست، على منصات مشاركة الفيديوهات، ولا تشمل مواقع هيئات البثّ مقاطع صوتية ومقاطع فيديو وحسب بل تشمل كذلك ملفات نصية. وتستخدم معظم وسائل الإعلام التقليدية منصات التواصل الاجتماعي العالمية. وصحيح أنّ الصحافة المطبوعة، التي تشكّل وسيلة من وسائل الإعلام التقليدية في الاتحاد الأوروبي، لا تخضع لتنظيم خاصّ بالقطاع، إلا أنّ القطاع السمعي البصري في الاتحاد الأوروبي يخضع لمعاهدة عمل الاتحاد (TFEU)، وذلك في ما يتعلق بتعزيز الثقافات الأوروبية والمنافسة.[٣١] ويخضع لتنظيم التوجيه المُتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية.[٣٢] يعكس محور التركيز هنا جزئيًا الدور المركزي الذي تمّ تخصيصه لوسائل الإعلام في عكس صورة القيم الأوروبية[٣٣] ونشرها. وتتضمّن العناصر الرئيسة للتوجيه المُتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية: (أ) تعريف هذه الخدمات؛ (ب) الشروط المفروضة على المحتوى الأوروبي؛ (ج) ضمان السلامة وتأمين سهولة الاستخدام للأشخاص ذوي الإعاقة؛ (د) تنظيم التسويق؛ (هـ) حماية القاصرين؛ (و) شفافية الملكية؛ (ز) دور الهيئات الوطنية في تنظيم وسائل الإعلام.

٣٠. Valcke (2014). Challenges of Regulating Media Pluralism in the European Union: the Potential of Risk-Based Regulation. -٣٠. Quaderns del CAC 38, vol. XV (1). https://www.cac.cat/sites/default/files/2019-01/Q38_valcke_EN.pdf, p. 25. See also, the paper on Modernization and Innovation of regulation

٣١. Consolidated version of the Treaty of the Functioning of the European Union, 26.10.2012, Official EN Journal of the European Union C 326/49, Art. 167 and Art.173

٣٢. Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities.

٣٣. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>
For details on the modernization of the regulation, see the paper on the paper on Modernization and Innovation of regulation
See, e.g., the view of the European Parliament from 2014: European Parliament recommendation to the Council, the Commission and the European External Action Service of 2 April 2014 on the role of broadcasting media in projecting the EU and its values (2013/2187(INI))

التعريفات

خدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية هي خدمات تُوفّر مجموعة مُتنوّعة من المحتوى للجمهور العام، تحت المسؤولية التحريرية لمُقدّم وسيلة إعلام مُحدّد (الفصل الأول). وبحسب المراجعة الخاصّة بالعام 2018، هذا يعني أنّ التوجيه المُتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية ينطبق على كل تقنيّات التوزيع من التردّد الأرضي إلى الكابلات، والأقمار الصناعية، وشبكات المحمول، والإنترنت، بالإضافة إلى منصّات مشاركة الفيديوهات حتّى إذا كانت لا تتحمّل مسؤولية التحرير، وبموجب بعض الأحكام، حتّى إذا لم تكن موجودة داخل الاتّحاد الأوروبي. [٣٤]

المحتوى الأوروبي

يُعتبر ضمان توفّر المحتوى السمعي البصري الأوروبي إحدى السمات الرئيسة للتوجيه المُتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية. ينصّ هذا التوجيه على ضرورة تخصيص معظم وقت البثّ للأعمال الأوروبية، باستثناء بعض فئات البرامج الخاصّة بالفعاليّات الرياضيّة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على منظمات وسائل الإعلام في الدول الأعضاء التي تقدّم خدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية حسب الطلب أن تقدّم «تخصّص 30 في المائة على الأقل من كتالوغاتها للأعمال الأوروبية وأن تضمن بروز تلك الأعمال». [٣٥]

السلامة وسهولة الاستخدام

بالإضافة إلى دعم المحتوى الأوروبي، يسعى التوجيه المُتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية إلى حماية جماهير المحتوى السمعي البصري بطرق عدّة. فينصّ التنظيم على ضرورة أن تضمن الدول الأعضاء عدم وجود دعوات تحثّ على الكراهية بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسيّة، وهذا ما ينصّ عليه كذلك ميثاق الحقوق الأساسيّة، [٣٦] ويحظر كل تحريض على الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يحثّ التوجيه الدول الأعضاء على أن تطلب من مُقدّمي الخدمات الخاضعين لهذا التنظيم أن يعززوا ويطوّروا سهولة الاستخدام للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٤ - See, Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities.

PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/o>; Chapter IXA, Art. 28a

٣٥ - See, Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities.

PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/o>; Art. 13.1

٣٦ - See Charter of Fundamental Rights of the European Union. In force. http://data.europa.eu/eli/treaty/char_2012/oj; see Art. 21 -٣٦

التسويق

يُعتبر تنظيم التسويق أحد أشكال التنظيم الكلاسيكية والرئيسة لوسائل الإعلام. في التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، يكمن المبدأ الأساسي لهذا التنظيم في إمكانية التمييز بين التحرير و«الاتصالات التجارية» بوضوح. يجب على محتوى الاتصالات التجارية أن تلتزم بالقواعد الموضحة أعلاه - أي احترام كرامة الإنسان، بما في ذلك عدم التمييز - بالإضافة إلى تجنب الترويج للسلوكيات التي قد تشكل خطراً على الصحة أو البيئة. فلا يُسمح بالتسويق للتبغ والأدوية التي تحتاج إلى وصفة طبية، وتُفرض، إلى حد ما، قيود على الإعلانات التي تسوق للكحول. ويركز التنظيم بشكل خاص على حماية القاصرين. أما الإعلانات المُدمجة فمسموحة مع بعض القيود، ومنها عدم الحث المباشر على الشراء وعدم موضعة المنتجات التبغية أو الأدوية التي يتطلب شراؤها وصفة طبية. [٣٧] ويجب ألا تؤثر هذه الأنشطة أو أي رعية على استقلالية مُقدّم الخدمة السمعية البصرية. [٣٨]

حماية القاصرين

يشكل موضوع حماية القاصرين موضوعاً مُهيماً في التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية والبصرية، [٣٩] فهو مُتناول بشكل خاص في المادة 27، لكن تتم مناقشته على سبيل المثال في المادة 6.6 أيضاً: يجب على مُقدّم خدمات وسائل الإعلام إنشاء نظام لإبلاغ الجماهير بوجود محتوى قد يؤدي القاصرين. يشكل هذا الأمر تحدياً، خصوصاً بالنسبة إلى المحتوى الإلكتروني، وقد تدفع مثل هذه الإجراءات مُقدّم الخدمات إلى جمع بيانات مُتعلقة بهذه الفئة من الجمهور. لهذا السبب، يمنع التوجيه استخدام مثل هذه البيانات لأغراض تجارية، في خطوة تتسق واللوائح العامة لحماية البيانات (GDPR). [٤٠]

٣٧- See, Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>; Art., 9, 11

٣٨- Directive 2010/13/EU of the European Parliament and of the Council of 10 March 2010 on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) (Codified version) (Text with EEA relevance). <http://data.europa.eu/eli/dir/2010/13/oj>; Art. 10, advertising and teleshopping also 19-26

٣٩- More details, see, e.g., <https://www.taylorwessing.com/en/interface/2020/protecting-children-in-the-online-and-social-media-age/how-does-the-the-AVMSD-protect-children>

٤٠- See, Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>; Chapter IXA, Art. 28b

شفافية الملكية

تشكل الشفافية أحد المبادئ الرئيسة في الاتحاد الأوروبي ويعرّفها التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية. [٤١] يُعتبر هذا المبدأ مهماً نظراً لتأثير الملكية المحتمل على محتوى وسائل الإعلام. في صياغته الحالية، ينص التوجيه على أنه يجوز للدول الأعضاء «أن تتخذ تدابير تشريعية تنص على أن (...) يتيح مقدّمو خدمات وسائل الإعلام الخاضعون لولايتها الوصول إلى المعلومات المتعلقة ببنية ملكيتهم، بما فيها هوية المالكين المُستفيدين». [٤٢]

دور الدول الأعضاء

توضّح أحكام التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية والبصرية (الفصل الثاني) أن الدول الأعضاء تدعم خدمات الوسائط السمعية البصرية بدلاً من أن تقيدها. يشمل ذلك المحتوى الذي يتم إنتاجه في البلد نفسه وفي أي بلد آخر ضمن الاتحاد الأوروبي. فيظهر هنا مبدأ حرية التعبير وحرية الصحافة/وسائط الإعلام جلياً، وترافقه استثناءات قليلة. على سبيل المثال، يمكن لدولة عضو أن تقيّد استقبال محتوى مُعيّن، مثل التحريض على الكراهية، قد لا يكون ممنوعاً في البلد الذي أنتج فيه ولكنه ينتهك قوانينها الخاصة. يشكل تقييد المحتوى عملية فعلية، وتختلف القيود المطبقة على البث التلفزيوني المُبرمج عن المطبقة على المحتوى المُقدّم حسب الطلب. ففي البث التلفزيوني، تشمل عملية تقييد المحتوى على فرض قيود على أي انتهاكات تهدد كرامة الإنسان أو الأطفال؛ أمّا في المحتوى المُقدّم حسب الطلب، فتشتمل عملية التقييد على فرض قيود إضافية على كل ما يشكل خطراً جسيماً على مستوى السياسة العامة أو الصحة أو الأمن أو حقوق المُستهلكين. [٤٣]

يظهر التوجيه أن للدول الأعضاء أنظمة إعلامية مُتباينة. فيمكن للأخيرة أن تنشئ قواعد أكثر تفصيلاً لقطاع وسائط الإعلام السمعية البصرية الوطني شرط أن تتماشى مع قانون الاتحاد الأوروبي. ويشير التوجيه في نسخته الأصلية الصادرة في العام 2010 إلى أنه يجب على الدول الأعضاء أن تشجّع المبادرات التنظيمية التي تشمل الأطراف المعنية في صياغة التدابير الملموسة وتنفيذها ورصدها، وأعاد تأكيد ذلك في نسخته المُعدّلة الصادرة في العام 2018 (راجع القسم 3 من هذه الوثيقة).

-٤١ For a detailed analysis of EU regulatory framework of transparency, and media ownership transparency regulation in selected countries, see: Alexandros Antoniou et al. (2021). Transparency of media ownership. European Audiovisual Observatory. <https://rm.coe.int/iris-special-2021-02en-transparency-of-media-ownership/1680a57bf0>

-٤٢ See, Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>; Art. 5a

-٤٣ See also, e.g., <https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/general-principles-the-AVMSD> for a comparative outline on admissible restrictions on linear and on-demand content

الهيئات التنظيمية في الدول الأعضاء (الهيئات التنظيمية الوطنية)

تمّ تحديد العديد من المتطلبات المتعلقة بالهيئات والسلطات التنظيمية في دول الاتحاد الأوروبي (الهيئات التنظيمية الوطنية، أو NRAs) في التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية. أولاً، يجب على كل دولة عضو أن تمتلك هيئة تنظيمية مستقلة واحدة على الأقل. ويترك لها أن تقرّر ما إذا كانت هذه الهيئة ستعنى بقطاعات عدّة أو ستكون مُختصة بقطاع مُعيّن.

وفي حين أنّه يُمكن للدول الأعضاء إبداء رأيها في الأمور المتعلقة بشكل الاختصاص القطاعي ونطاقه لهيئات التنظيم الوطنية، يجب عليها أن تضمن وجود ثلاث ميزات أساسية في هذه الهيئات، وهي الاستقلالية والمساءلة وجودة السلوك. ينصّ التوجيه صراحةً على ضرورة تخلي الهيئات التنظيمية الوطنية بالاستقلالية عن أيّ هيئة عامة أو منظمة تجارية. فهس تخضع للمحاسبة، ولكن لا يمكن إلزامها بالتعليمات. [٤٤] وينصّ التوجيه كذلك على ضرورة أن تضمن الدول الأعضاء آليات المساءلة، إضافةً إلى الكفاءات والموارد الخاصة بالهيئات التنظيمية الوطنية، وذلك من خلال تعريفها في القانون.

تشير دراسة حول هيئات تنظيم وطنية أوروبية مُختارة إلى أنّه يمكن للاستقلالية السياسية أن تظهر في جوانب عدّة، بدءًا بوصف الهيئة التنظيمية في التشريع بأنها كيان مُستقل ووصف المُعيّنين فيها بالمُستقلين، وصولًا إلى استقلالية الجوانب المالية للوكالة عن الأموال العامة. ويمكن تحقيق المساءلة من خلال إجراءات مُتعدّدة، ومنها سمات كالأهداف التنظيمية المُحددة، والقرارات المُعلّلة، والقواعد الإجرائية التي يتمّ شرحها للأطراف المعنية، والتقارير الدورية التي تشمل البيانات المُتاحة للجمهور، وتقييم الأداء، وما إلى ذلك. وفي حين أنّ جودة هيئات التنظيم الوطنية تعتمد بشكل كبير على سياق الهيئة التنظيمية واختصاصها، وعلى آراء الأطراف المعنية حيال الجهة التنظيمية، تشير الدراسة إلى أنّ تدابير الاستقلالية والمساءلة الصارمة التي تتخذها هيئات التنظيم يمكنها أن تتوافق بشكل فعّال وتسهم في تحقيق نتائج ذات جودة أفضل. لذلك، ينبغي على الجهات التنظيمية أن تسعى إلى زيادة مستوى الاستقلالية والمساءلة في ضوء التأثيرات الإيجابية على الجودة المُتوقّعة. ومن بين التوصيات الأخرى، تشير الدراسة إلى ضرورة التعاون بين أصحاب المصلحة وهيئات التنظيم لتحقيق مساءلة أفضل. [٤٥]

وفيما يعتمد دور الهيئات التنظيمية الوطنية إلى حدّ كبير على النظام الإعلامي الوطني المعني، عادةً ما تكون هذه الهيئات مسؤولة عن منح تراخيص البث، ومراقبة البرامج لضمان الامتثال للالتزامات القانونية، واعتماد ومُدونة الممارسات والتنظيمات، بخاصةً في المجالات المشمولة في التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية وهي: السلامة وسهولة الاستخدام، وتعدّدية المحتوى، وشفافية الملكية، والتسويق، وحماية القاصرين. وعلى هيئات التنظيم الوطنية أيضًا أن تقوم بجمع المعلومات اللازمة لتنفيذ التوجيه ومشاركتها مع بعضها البعض ومع الاتحاد الأوروبي. يمكنها القيام بذلك بالتنسيق مع مجموعة الهيئات التنظيمية الأوروبية لخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية وبمساعدة منها، وهي هيئة تأسست في العام 2014 وتمّ تحصينها بتعديل التوجيه العام 2018. [٤٦]

On the independence of NRAs in the EU - opportunities, challenges, and practices - see, Irion, K. (2019). The independence of -EE media regulatory authorities in Europe. European Audiovisual Observatory
Hanretty et al. (2012). Independence, accountability and perceived quality of regulators A CERRE Study. https://cerre.eu/wp-content/uploads/2012/03/120306_IndependenceAccountabilityPerceivedQualityofNRAs.pdf
See, Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive -E1 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/o>: Art. 30 b. For a detailed

تنظيم المنافسة: المساعدات الحكومية والهيئات العامة للبث الإذاعي

إن المبدأ الأساسي لسوق داخلية تعمل بفعالية وتشمل قطاع الإعلام يجد ما يعادله في القيم الأساسية. فالالاتحاد الأوروبي ينظم المساعدات الحكومية للهيئات العامة للبث الإذاعي (PSB). وإن الهيئات العامة للبث الإذاعي هي أساساً مؤسسات وطنية في غرب أوروبا، تقدم، بتمويل عام، محتوى متناحاً للجميع في مجالات نقل المعلومات والتعليم والترفيه، وفقاً لمبادئ توجيهية مثل شمولية المحتويات والخدمات واستقلالية المحتوى وجودته. [٤٧] ويجدر بالذكر أن معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي لا تعرف الهيئات العامة للبث الإذاعي كخدمة للمصلحة الاقتصادية العامة وحسب. [٤٨] فعلى الرغم من أن التنظيم الرئيس للقطاع السمعي البصري يقع ضمن نطاق التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، فإن دور وسائل البث التي تُمول جزئياً أو بالكامل من قبل الجهات العامة له أهمية تاريخية ومحورية في أنظمة الإعلام الوطنية في الاتحاد الأوروبي. ويُعزى بروتوكول أمستردام المتعلق بالهيئات العامة للبث الإذاعي [٤٩] دوراً خاصاً إلى هذه الهيئات، باستثناء لحظر العام على المساعدات الحكومية في قانون الاتحاد الأوروبي.

يتضمن بروتوكول أمستردام ثلاثة جوانب رئيسية للبث العام والدعم الحكومي: (أ) تُعتبر الهيئات العامة للبث الإذاعي استثناءً بين المؤسسات الإعلامية؛ (ب) تحتاج المؤسسة الإعلامية أن تكون جهة بث ذات اختصاص مُحدد؛ و(ج) لا يمكن أن يؤدي التمويل العام إلى تشويه المنافسة بما يضر بالمصلحة العامة. ينص البروتوكول على أن حظر المساعدات الحكومية لا ينطبق على الهيئات العامة للبث الإذاعي ويطلب بتحديد ما تشمله الهيئات العامة للبث الإذاعي: يجب أن يُمنح التمويل لهيئة بث، وأن يكون مشروطاً باختصاص خدمة عامة، وأن يُحدد الاختصاص ويُنظم من قبل كل دولة عضو. لكن لا يمكن للتمويل العام أن يؤثر على شروط التجارة والمنافسة في السوق الوطنية للإعلام بما يتعارض مع المصلحة العامة. تعترف هذه القواعد بأن الهيئات العامة للبث الإذاعي تؤدي وظيفة رئيسية في ما يتعلق بحرية التعبير. وفي الوقت نفسه، يُعد دور السوق الإعلامية المُختلطة، بما في ذلك هيئات البث التجارية، مركزياً لقيم مثل قيمة التعددية. [٥٠] ومع ذلك، نظراً لأن هذه القواعد تُعزى للدول الأعضاء هامشاً واسعاً من التقدير، فإن دور الهيئات العامة للبث الإذاعي ونماذج تمويلها (تمويل الميزانية، ورسوم الترخيص) ونماذج الحوكمة تختلف كثيراً من بلدٍ إلى آخر ضمن الاتحاد الأوروبي.

See, e.g., <https://coe.int/en/web/freedom-expression/public-service-media> -EV

Undertakings entrusted with the operation of services of general economic interest or having the character of a revenue-producing monopoly shall be subject to the rules contained in the Treaties, in particular to the rules on competition, in so far as the application of such rules does not obstruct the performance, in law or in fact, of the particular tasks assigned to them. The development of trade must not be affected to such an extent as would be contrary to the interests of the Union." Treaty of the Functioning of the European Union, Consolidated version 26.10.2012 Official EN Journal of the European Union C 326/49; Art. 106.2 Treaty of Amsterdam amending the Treaty on European Union, the Treaties establishing the European Communities and certain related acts - Protocol annexed to the Treaty of the European Community - Protocol on the system of public broadcasting in the Member States. http://data.europa.eu/eli/treaty/ams/pro_9/sign Communication from the Commission on the application of State aid rules to public service broadcasting (Text with EEA -O-relevance) OJ C 257, 27.10.2009, p. 1-14

المحتوى الإلكتروني خارج الوسائط التحريرية (قانون الخدمات الرقمية)

ينظم التوجيه المتعلق بالخدمات السمعية البصرية الخدمات التحريرية السمعية البصرية ومنصات مشاركة الفيديوهات بشكل أساسي لحماية الجماهير من المحتوى التمييزي أو المحتوى الضار بالقاصرين. قانون الخدمات الرقمية [01] (DSA) هو قانون أفقي عابر للقطاعات يستهدف الوسطاء، بما في ذلك المنصات الإلكترونية الكبيرة والعالمية (المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا أو VLOPs)، سواءً كان الوسطاء في الاتحاد الأوروبي أو خارجه. ولا ينحصر قانون الخدمات الرقمية بمحتوى وسائل الإعلام، بل يشمل السلع والخدمات المتاحة عبر الإنترنت. وفي هذا الصدد، ينص التوجيه على أن شكل نشر المحتوى - بالطريقة «التقليدية» أو عبر الإنترنت - لا يهم. ويضيف قانون الخدمات الرقمية إلى ذلك أنه أصبح بمتناول الجمهور أو المستخدمين آليات جديدة لمكافحة المحتوى غير القانوني، أي المعلومات التي لا تتماشى مع قانون الدولة العضو أو الاتحاد الأوروبي. وفي حين أن لائحة قانون الخدمات الرقمية تأثيرات مختلفة على خدمات الوسائل الإعلامية التي تخضع للتوجيه المتعلق بخدمات ووسائل الإعلام، [02] يهتم قانون الخدمات الرقمية بوسائل الإعلام التقليدية في ما يتعلق بتنظيم المحتوى بشكل خاص، إذ إن العديد من المؤسسات الإعلامية موجودة على منصات وسيطة كوسائل التواصل الاجتماعي. ولقانون الخدمات الرقمية منسقة خدمات رقمية خاصون به في الدول الأعضاء (قد يكونوا الهيئات التنظيمية الوطنية نفسها أو لا) يقومون بتنسيق عملهم من خلال هيئة تعمل على مستوى دول الاتحاد الأوروبي كافة.

Regulation (EU) 2022/2065 of the European Parliament and of the Council of 19 October 2022 on a Single Market For Digital -01 Services and amending Directive 2000/31/EC (Digital Services Act) (Text with EEA relevance) PE/30/2022/REV/1 <http://data.europa.eu/eli/reg/2022/2065/oj>; for details, see See details about these new legislative initiatives in the paper on Modernization and Innovation of regulation DSA and DMA; see, e.g., Mark Cole (2021). Overview of the impact of the proposed EU Digital Services Act Package on -02 broadcasting in Europe. Institute of European Media Law

الابتكار التنظيمي في وسائل الإعلام الوطنية (قانون حرية الإعلام الأوروبي)

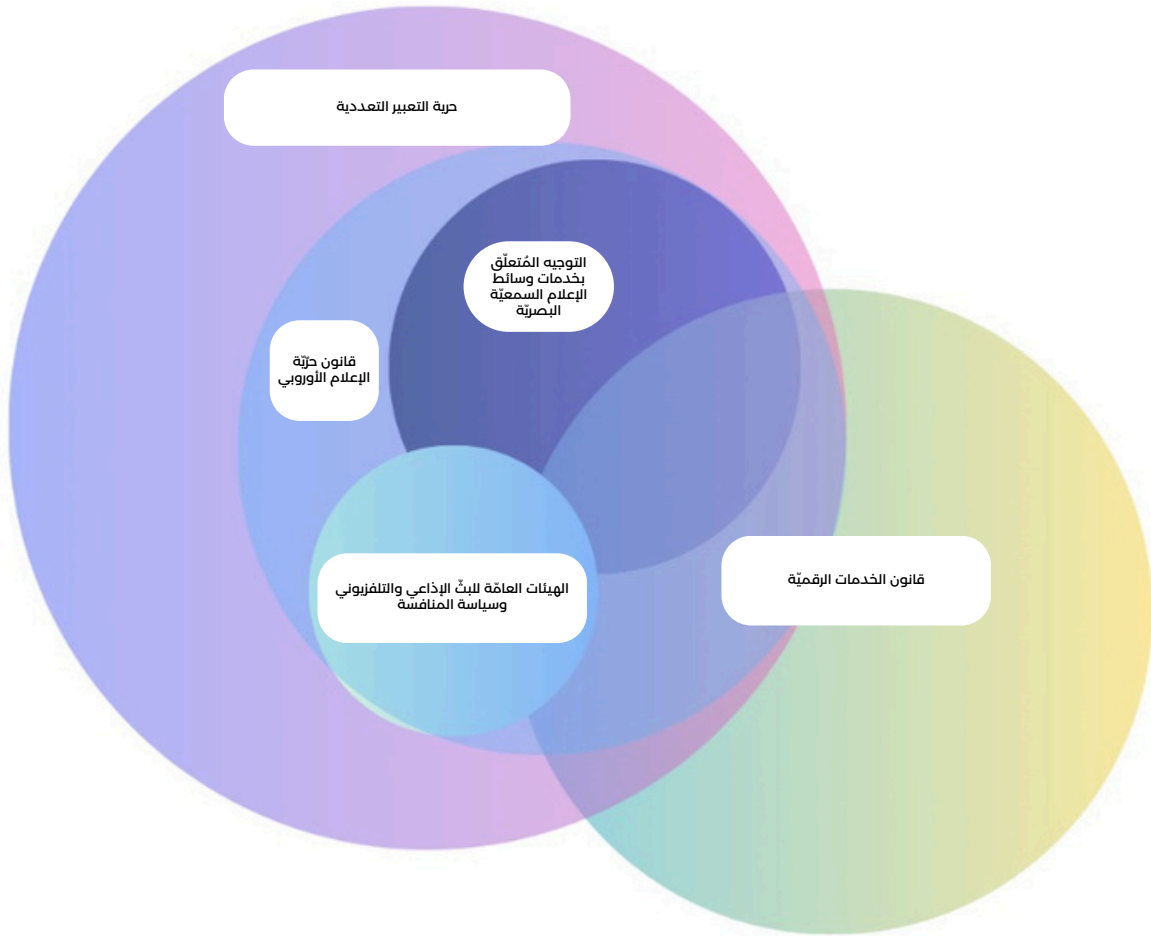
في إطار قانون حرية الإعلام الأوروبي (EMFA) (الذي لا يزال قيد التفاوض عند إعداد هذه الوثيقة)، يعود تنظيم وسائل الإعلام إلى رؤية الاتحاد الأساسية لدور وسائل الإعلام الوطنية. يشير التفسير إلى ضرورة وجود نهج مشترك يعزز السوق الداخلية لوسائل الإعلام في الاتحاد الأوروبي ولكن يعتمد على التوجيه المتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية ويكمل حزمة قانون الخدمات الرقمي وسياسات وسائل الإعلام الأخرى، بهدف توحيد «النهج التنظيمي الوطني المتشعب والمتعلق بحرية الإعلام وتعزز وسائله واستقلاليتها». [03] يهدف قانون حرية الإعلام الأوروبي إلى ضمان تعامل الدول الأعضاء مع تعديلات وسائل الإعلام واستقلاليتها بشكل مماثل لدعم الجهود التي تحمي المستخدمين من المحتوى الضار وغير القانوني، وحماية الصحفيين وحرية التحرير من التدخل، وتعزيز سوق داخلية أكثر عدلاً من خلال موازنة منهجيات قياس نسب الجمهور. وتتضمن التدابير الملموسة إنشاء مجلس أوروبي لخدمات وسائل الإعلام.

أثار قانون حرية الإعلام الأوروبي بعض انتقادات المعنيين في المجال وفي أوساط الأكاديميين الذين حذروا من أن يغفل أي تنظيم عن دور المنصات العالمية في دعم تعديلات وسائل الإعلام في أوروبا أو التقليل من أهميتها، [04] إلا أنه يمكن اعتبار هذا القانون عنصراً رئيساً يعترف بدور وسائل الإعلام التقليدية والصحافة المستقلة في «العقد الرقمي» للاتحاد الأوروبي بالتقدم نحو العام 2030.

ركز الاستعراض العام أعلاه لتنظيم الاتحاد الأوروبي المتعلق بوسائل الإعلام التقليدية بشكل أساسي على الطرق التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي مع مبادئ حرية الصحافة وتعديلات وسائل الإعلام من منظور وضع بعض الأطر التي تؤمن الحماية للجمهور أو المستخدمين (راجع الشكل 2). تتضمن سياسات وسائل إعلام الاتحاد الأوروبي كذلك تشريعات حديثة حول حق المؤلف [05] وتشريعات تسمح بنقل المحتوى والخدمات عبر الحدود [06] للتعامل مع تحديات السوق الفردية في العصر الرقمي، بالإضافة إلى آليات عدة لدعم وتمويل الصناعة، وسياسات لتعزيز الوعي الإعلامي. [07] ونذكر من المبادرات الحديثة خطة العمل الإعلامية والسمعية البصرية (MAP) التي تهدف إلى دعم القطاع عقب جائحة كورونا. [08] تسلط هذه التدابير الضوء، مرةً أخرى، على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر وسائل الإعلام التقليدية المتينة والمتنوعة جزءاً مركزياً من الاتحاد ومن الدول الأعضاء.

Proposal for a REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL establishing a common framework for 03 media services in the internal market (European Media Freedom Act) and amending Directive 2010/13/EU COM/2022/457 final. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52022PC0457>, 2. Legal basis, subsidiarity and proportionality Council of Europe (2022). The proposal for a European Media Freedom Act. <https://rm.coe.int/note-emfa/1680a9af14> -04 Directive (EU) 2019/790 of the European Parliament and of the Council of 17 April 2019 on copyright and related rights in the 00 Digital Single Market and amending Directives 96/9/EC and 2001/29/EC (Text with EEA relevance.) PE/51/2019/REV/1 <http://data.europa.eu/eli/dir/2019/790/oj> Regulation (EU) 2017/1128 of the European Parliament and of the Council of 14 June 2017 on cross-border portability of online 01 content services in the internal marketText with EEA relevance See, also: <https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/138/audiovisual-and-media-policy> -05 COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC 06 AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS. Europe's Media in the Digital Decade: An Action Plan to Support .Recovery and Transformation. 3.12.2020. COM(2020) 784 final

الشكل 2. أبعاد سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بوسائل الإعلام والسياسات الخاصة بالمجالات ذات الصلة [٢٧]



3. بُعد الجهات الفاعلة: الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي

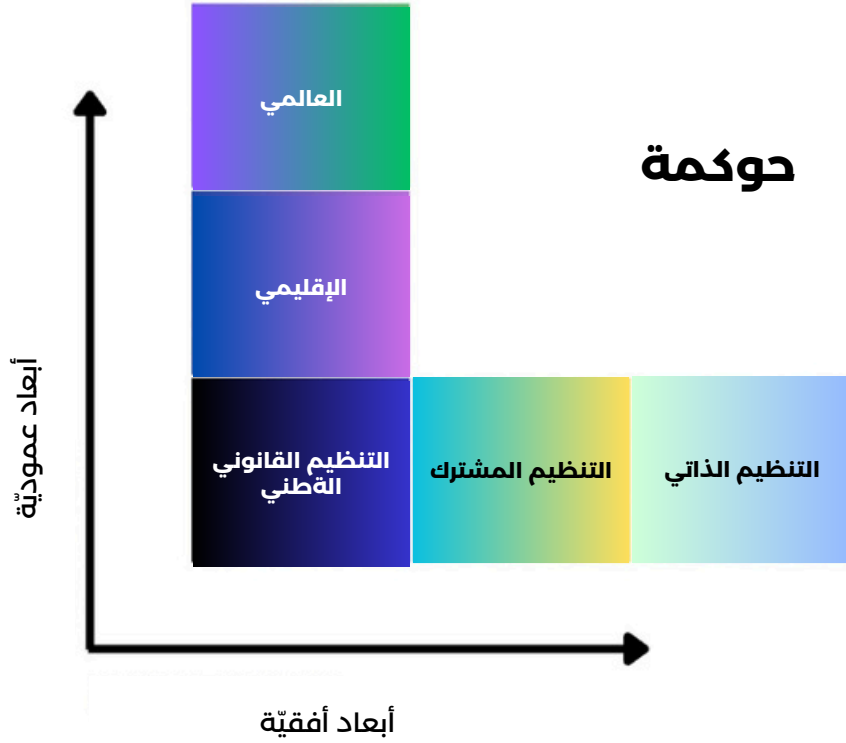
أبعاد الحوكمة وأبعاد التنظيم

يوضح الاستعراض العام لتنظيم وسائل الإعلام على مستوى الاتحاد الأوروبي التعقيدات التي تواجه مجال «وسائل الإعلام» في العصر الرقمي، وكذلك التعقيدات في التفاعل بين التنظيم على مستوى الاتحاد الأوروبي وأستقلالية الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، نجد، حتى في قطاع وسائل الإعلام التقليدية، الكثير من أصحاب المصلحة المعنيين والمشاركين في مختلف أشكال الأنشطة التنظيمية:

يستخدم التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي بمعاني مختلفة، اعتمادًا على السياق. [٥٩] ولأغراض هذه الوثيقة، أطلقنا على التنظيم المحدد من الاتحاد الأوروبي و/أو الدول الأعضاء اسم التنظيم القانوني. على النقيض من ذلك، يُعدّ التنظيم الذاتي طوعيًا. وهذا يعني أنّ الجهات المعنية من غير الدول، سواء أكانت قطاعات أو شركات أو منظمات مجتمع مدني، تضع المعايير والمبادئ التوجيهية في ما بينها وتفرض تنفيذها. أما التنظيم المشترك فيمثل تعاونًا ومسؤوليةً مُشتركة بين القطاع والجهة (الجهات) التنظيمية، ويمكن أن يتخذ أشكالًا مُتنوعة. ويجب أن يسمح التنظيم المشترك بإمكانية تدخل الدولة لضمان تحقيق أهداف التنظيم.

إنّ البعدين للسياقات التنظيمية والجهات الفاعلة في التنظيم القانوني والمشارك والذاتي يمكن تصنيفهما معًا على أنّهما حوكمة - والحوكمة مصطلح شامل «يغطي كل الطرق التي يتم من خلالها تقييد وسائل الإعلام أو توجيهها أو تشجيعها أو إدارتها أو أخذها في الاعتبار، بدءًا من القوانين الأكثر إلزامية إلى (...) التخصصات المُختارة ذاتيًا». [٦٠] يوضح الشكل 3 هذه الأبعاد بوصفها أبعادًا عمودية وأفقية في حوكمة وسائل الإعلام. ويمكن اعتبار بعض التدابير التنظيمية عالمية، كما، على سبيل المثال، قانون الخدمات الرقمية الذي يتعلق أيضًا بالجهات الفاعلة غير المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، إذا كانت تقوم بعمليات ضمن الاتحاد. وتستهدف المبادرات التنظيمية للاتحاد الأوروبي، في معظمها، كل الدول الأعضاء (مع بعض الاستثناءات، فعلى سبيل المثال، بعض القرارات قد تستهدف دولة/دول عضو مُعينة فقط). ويُعتبر التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي حكمًا أفقيًا ضمن البلد الواحد. وفي حين أنّه يمكن مناقشة الكثير من مبادرات الحكم الذاتي مثل مدونات الأخلاقيات ومواعمتها (جزئيًا) في إطار الرابطة الدولية الجامعة أو منظمات الدعوة ذات الصلة، فإنّ تنفيذ التدابير التنظيمية يكون من حيث المبدأ خاصًا بكل بلد، ويُنظّم التنظيم المشترك بين السلطة أو الهيئة التنظيمية الوطنية وأصحاب المصلحة.

Council of Europe. (2021). Content moderation. Best practices towards effective legal and procedural frameworks for self-regulatory and co-regulatory mechanisms of content moderation. Guidance note. <https://rm.coe.int/content-moderation-en/1680a2cc18>; see also definitions that include "self-moderation as one category": Council of Europe (2003). Co-Regulation of the Media in Europe. Co-Regulation of the Media in Europe. European Audiovisual Observatory.
-1. Karppinen & Moe (2013). A critique of "media governance". Communication and Media Policy in the Era of the Internet. Nomos



تتمتع هذه الأنواع المختلفة من التنظيم بنقاط قوة كما بنقاط ضعف. عادةً ما يتطلب التنظيم القانوني إجراءات استعدادية كبيرة سواءً أكانت من حيث الموارد أو الوقت، وقد يستغرق تعديله وقتًا طويلًا عندما تدعو الحاجة إلى تغييرات. قد يكون التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي أكثر مرونةً من التنظيم القانوني، لكنهما أكثر صعوبةً من حيث التنفيذ والمراقبة. افترضت هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة المتحدة، أوفكوم، أن أشكال التنظيم الذاتي والتنظيم المشترك يُنظر إليها بشكل أفضل كجزء من سلسلة مُتصلة وأن مخططات التنظيم الذاتي البحت نادرة في مجال الإعلام: «نادرًا ما يكون التدخل القانوني غائبًا تمامًا عن الحل التنظيمي، ولكن درجة التدخل قد تتراوح من الضغط غير الرسمي، إلى التنظيم المشترك الخفيف، والمشاركة في تنفيذ المخططات، وصولًا إلى أشكال أكثر كثافةً من التنظيم المشترك حيث لا يتم تفويض إلا بعض جوانب الحل إلى القطاع المعني».[٦٢]

Based on Furnémont & Kerševan Smokvina (2017). EUROPEAN CO-REGULATION PRACTICES IN THE MEDIA Comparative analysis -1I and recommendations with a focus on the situation in Serbia. <https://rm.coe.int/european-co-regulation-practices-in-the-media/16808c9c74> ; Puppis, Manuel (2011). Communication Policy Research: Theoretical and Methodological Challenges. Invited Lecture at the Graduate Colloquium, College of Communications, Pennsylvania State University .Ofcom (2008). Identifying appropriate regulatory solutions: principles for analysing self- and co-regulation, p. 11 -1T

مبادئ التنظيم المُشترك والتنظيم الذاتي السليمين

وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، في تقرير الرأي لعام 2015، الكثير من المبادئ العامة للتنظيم الذاتي والتنظيم المُشترك. وتشمل هذه المبادئ ما يلي: امتثال الأنظمة للقانون الأوروبي والقانون الدولي؛ تصميمها بالتشاور مع الأطراف المعنية لتمثلها؛ دعمها للمصلحة العامة وكونها شفافة وعامة؛ تأمين رقابة قضائية وآلية رصد مناسبة وجديرة بالثقة؛ توفير تدابير لضمان فعالية الأنظمة، بما فيها نظام للغرامات أو عقوبات أخرى؛ الاستعراض الدوري لأيّ تغييرات تشريعية أو غيرها من التغييرات؛ تحديد مصادر التمويل بوضوح؛ وأخيراً عدم قابلية تطبيقها في حالات مُعينة، مثلاً عندما يكون تعريف الحقوق الأساسية على المحك مثلاً. [٦٣]

كما لوحظ، تتضمن مراجعة 2018 للتوجيه المُتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية فكرة أنه يجب على أصحاب المصلحة المشاركة بشكل أكبر في العملية التنظيمية من خلال التنظيم الذاتي والتنظيم المُشترك. وتشجّع الدول الأعضاء على تعزيز التنظيمين المشتركين والذاتي، وتتبع الشروط العامة تقرير الرأي لعام 2015: يجب أن تُحظى هذه الجهود بقبول واسع من أصحاب المصلحة، بشكل لا لبس فيه، وأن تخضع لرصد وتقييم شفافين ومُنظمين، بما في ذلك فرض عقوبات فعالة ومُناسبة. وإذا لزم الأمر، يمكن تعزيز التنظيم الذاتي من خلال مُدونات تشمل العديد من أصحاب المصلحة بالإضافة إلى مُقدمي خدمات وسائط الإعلام أو منصات مشاركة الفيديوها أو المنظمات التي تمثلها. [٦٤]

وترد الإشارة إلى التنظيم المُشترك والتنظيم الذاتي في أهداف التوجيه المُتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية في ما يتعلق بحماية القاصرين، والاتصالات التجارية، وحماية عامة الناس من المحتوى الضار أو الذي يحض على الكراهية. [٦٥] بيد أن تنفيذ التنظيم الذاتي والتنظيم المُشترك يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً من دولةٍ عضوٍ إلى أخرى، تبعاً للسياقات السياسية والاقتصادية، والهيكل التشريعي والتاريخ القانوني، ودور مُختلف وسائل الإعلام الوطنية، ومُنظمات القطاع والمنظمات المهنية، وعلاقاتها، ومواردها، وما إلى ذلك. تسلط الأمثلة التالية الضوء على بعض الممارسات والنجاحات والتحديات، لا سيما في مواجهة التنمية الرقمية، فضلاً عن الاختلافات الوطنية.

Opinion of the European Economic and Social Committee on Self-regulation and Co-regulation in the Community legislative -11th framework, loc. cit (fn.6), paragraph 1.7. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014IE4850&rid=3>; see also the discussion in Arena et. al (2019). Self- and Co-regulation in the new AVMSD. European Audiovisual Observatory, p. 4. <https://rm.coe.int/iris-special-2019-2-self-and-co-regulation-in-the-new-avmsd/1680992dc2>

See, Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive -1E 2010/13/EU on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>; Art. 4a

See detailed discussion in Amadeo Arena et. al (2019). Self- and Co-regulation in the new AVMSD. European Audiovisual -10 Observatory, <https://rm.coe.int/iris-special-2019-2-self-and-co-regulation-in-the-new-avmsd/1680992dc2>

أمثلة

حرية الصحافة

في مجال السياسة الإعلامية، يُعتبر التنظيم الذاتي والتنظيم المشترك أمرين نموذجيين في الممارسات والأخلاقيات الصحفية. غالبًا ما تُعرّف أخلاقيات الصحافة داخل الجمعيات المهنية و/أو تُعرّفها هيئات الحكم الذاتي مثل مجالس الإعلام/الصحافة. نظرًا إلى أن حرية الصحافة هي مبدأ أساسي لنهج الاتحاد الأوروبي في سياسة وسائل الإعلام وتنظيمها، فقد كانت مجالس الصحافة «شريكًا» رئيسيًا في دعم هذا المبدأ. [٦٦] ومع ذلك، فإن الممارسات المعتمدة في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي تعكس أيضًا السياقات الوطنية ونقاط التركيز، وإن بدت المبادئ الأساسية مُتشابهة بين معظم البلدان. على سبيل المثال، تتميز بلجيكا بمجالس صحفية ومُدونات منفصلة للإقليم الفلامندي والجزء الناطق بالفرنسية من البلاد، وتتمتع إسبانيا بثلاثة قوانين منفصلة، تمامًا كفرنسا. ويتضمن قانون فنلندا ملحقًا يتناول الأخلاقيات المتصلة بالتعليقات الإلكترونية على المواقع الإخبارية. كشفت دراسة استقصائية أجريت على المجالس الصحفية أن العدد الأكبر منها يرى تأثيرها بمثابة هيئة الرقابة المُعترف بها علنًا للصحافة الجديرة بالثقة. ومع ذلك، حتى داخل أوروبا، ترى المجالس تحدياتها بشكل مُختلف: فالبعض يخشى من زيادة الضغط السياسي، والبعض الآخر يخشى مواجهة تحديات على مستوى التمويل والموارد، فيما يتوجس آخرون من دور التضليل الإعلامي الرقمي الذي يعرقل عملهم. [٦٧]

يُعدّ تحالف مجالس الصحافة المُستقلة في أوروبا (AIPCE) منظمة جامعة لا تعزز تنظيم الاتحاد الأوروبي فحسب، بل النماذج الأوروبية الأوسع نطاقًا للتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام من خلال شبكتها، وقد شارك في تطوير عمل المجالس في العصر الرقمي من خلال الأنشطة التي تسعى إلى مناقشة إدراج الصحفيين «غير المؤسسيين» عبر الإنترنت في نطاق المعايير الأخلاقية وكيف يمكن للمجلس مواعمة أطر التنظيم الذاتي مع الأنظمة الجديدة الناتجة عن الرقمنة. [٦٨] ومع ذلك، فإنه يسلط الضوء أيضًا على كيفية تأثير التحديات السياقية والقضايا الجيوسياسية المُحتملة على الاعتبارات الأخلاقية والجهود المبذولة لتنسيق التنظيم الذاتي ومواعمته. بسبب الحرب في أوكرانيا مثلًا، غادرت الكثير من الدول الأعضاء التحالف في وقت مبكر احتجاجًا على بقاء روسيا عضوًا، وأخيرًا في أيلول/سبتمبر 2023، تم التصويت لخروج روسيا من التحالف. [٦٩]

11- See the detailed discussion on the role of self-regulation and journalism in the Paper on Journalism Associations - 11
/More details: <https://www.presscouncils.eu/comparative-data-on-media-councils/about-the-organizations/future> -1V
1A- See, Hanot (ed. 2019). The Media Councils Debates Facing the Challenges of the Digital Age. Association pour l'autorégulation
de la déontologie journalistique / Conseil de déontologie journalistique
19- [/https://www.presscouncils.eu/aipce-motion-on-membership-status-of-russian-press-collegium](https://www.presscouncils.eu/aipce-motion-on-membership-status-of-russian-press-collegium)

وسائط الإعلام السمعية البصرية (التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية)

في حين أنّ التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي من الممارسات التي يتم تشجيعها بموجب التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية في الكثير من المجالات، تعدّ حماية القاصرين جزءًا مهمًا وشاملاً من التوجيه وغالبًا ما تتضمن آليات تنفيذ التنظيم المشترك بين الدول الأعضاء.

إنّ الآليات التقليدية هي: (أ) تقديم معلومات عن المحتوى، مثل التصنيفات العمرية أو واصفات للمحتوى؛ (ب) تقييد إمكانية وصول القاصرين إلى المحتوى عن طريق تأجيل مواعيد عرضه إلى الساعات المتأخرة من الليل، و(ج) تقييد وصول القاصرين إلى المحتوى من خلال الآليات التقنية. [٧٠] ومن الجدير بالذكر هنا أنّ تنفيذ تدابير مثل جدولة عرض المحتوى في أوقات معينة يكون أكثر تعقيدًا عندما تتعلق المسألة بالفيديو المتوفر حسب الطلب مثلًا.

في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يتمّ إنفاذ قانون حماية القاصرين من خلال التنظيم القانوني. ومع ذلك، فإنّ تنفيذه يختلف من دولة إلى أخرى. على سبيل المثال، تدرج بعض الدول الأعضاء تصنيف المحتوى في التنظيم القانوني، في حين أنّ دولًا أخرى تدرجه كوسيلة للتنظيم المشترك عند تنفيذ التنظيم، إلا أنّ بعض الدول لا تفرض نظام تصنيف على الإطلاق. [٧١] وأجري تحليل مفصّل للتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي الخاضعين للتوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية في ثماني دول أعضاء [٧٢] خلص إلى وجود أدوات للتنظيم المشترك في كل الحالات المتعلقة بحماية القاصرين تقريبًا. ومن بين الفروق الواضحة بين الدول الأعضاء أنّ بعضها يتمتع بتقليد متين من التنظيم الذاتي والتنظيم المشترك، والبعض الآخر يتميز بتنظيم إعلامي شديد المركزية.

من الممارسات التنظيمية المشتركة النموذجية [٧٣] التي غالبًا ما يتمّ ذكرها هي نظام التصنيف الهولندي (Kijkwijzer). [٧٤] وقد وضع هذا النظام المعهد الهولندي لتصنيف وسائط الإعلام السمعية البصرية، وهو مؤسسة غير حكومية أنشأها القطاع السمعي البصري الهولندي بالتعاون مع الحكومة. يعمل المعهد الهولندي كهيئة ذاتية التنظيم في النظام التنظيمي المشترك الهولندي لحماية القاصرين. تهدف تصنيفات Kijkwijzer إلى أن تكون أداة لتمكين الجماهير. لكن، في الأماكن العامة، تتبع التصنيفات تنظيمًا قانونيًا (المادة ٢٤٠أ من القانون الجنائي) يحظر المشاهدة وفقًا للحدود العمرية.

Arena et. al (2019). Self- and Co-regulation in the new AVMSD. European Audiovisual Observatory, <https://rm.coe.int/iris-special-V-2019-2-self-and-co-regulation-in-the-new-avmsd/1680992dc2>

.ERGA (2017). Protection of Minors in the Audiovisual Media Services: Trends & Practices (ERGA report) -VI

Arena et. al (2019). Self- and Co-regulation in the new AVMSD. European Audiovisual Observatory, <https://rm.coe.int/iris-special-VI-2019-2-self-and-co-regulation-in-the-new-avmsd/1680992dc2>, pp. 96-98, see also: Council of Europe (2019). Media Regulatory Authorities and Protection of Minors. <https://edoc.coe.int/en/media/7925-media-regulatory-authorities-and-protection-of-minors.html>

See both Arena et. al (2019). Self- and Co-regulation in the new AVMSD. European Audiovisual Observatory, -VI <https://rm.coe.int/iris-special-2019-2-self-and-co-regulation-in-the-new-avmsd/1680992dc2> and ERGA (2017). Protection of Minors in the Audiovisual Media Services: Trends & Practices (ERGA report) <https://www.kijkwijzer.nl/en> -VE

الشكل 4. تصنيف Kijkwijzer للمحتوى

ماذا تعني التصنيفات؟

بمساعدة الخبراء والعلماء، طوّر Kijkwijzer سبعة تصنيفات عمرية وستة واصفات للمحتوى. يساعدك ذلك على اتخاذ قرار بشأن ما (لا) تريد مشاهدته ويسمح لك بالاستمتاع بالمحتوى الإعلامي عندما يحين الوقت المناسب لذلك.

الأعمار

أول ما يعرضه لك Kijkwijzer هو التصنيف العمري: كل الأعمار، 6 سنوات، 9 سنوات، 12 سنة، 14 سنة، 16 سنة و18 سنة.



المحتوى

تتوفّر 7 رموز تشير إلى السبب وراء التصنيف العمري: العنف، الخوف، الجنس، التمييز، التدخين/الكحول/المخدرات، الألفاظ النابية والتحديات/الأعمال المثيرة للخطيرة.



بالإضافة إلى تصنيفات المحتوى السمعي البصري، ينصح Kijkwijzer الجماهير بتصنيفات اللعبة بناءً على معلومات الألعاب الأوروبية (Pan European Game Information)، [V0] كما يقدم معلومات حول استخدام برنامج الرقابة الأبوية في ما يتعلق بالتلفزيون والفيديو حسب الطلب والألعاب الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. [V1]

نلاحظ هنا الالتزام بمبادئ التنظيم المشترك الجيد: تشارك كل محطات البث الهولندية في الإجراء بصفتها أعضاء في المعهد الهولندي لتصنيف وسائل الإعلام السمعية البصرية (العضوية ليست إلزامية ولكنها مفيدة). تتوفر استراتيجيات للرصد والتقييم. إذا عارض أحد أفراد الجمهور تصنيف Kijkwijzer لمحتوى مُعيّن، يمكنه تقديم شكوى إلى المعهد الهولندي. يتحكم المعهد الهولندي لتصنيف وسائل الإعلام السمعية البصرية في جودة تصنيفات أعضائه من الناحية الهيكلية ومن خلال الفحوصات العشوائية. تقوم هيئة الإعلام الهولندية، (Commissariat voor de Media أو CvdM)، بدورها، بتقييم عمل المعهد الهولندي لتصنيف وسائل الإعلام السمعية البصرية سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، تتحقق هيئة الإعلام الهولندية سنوياً من العمل الذي يقوم به المعهد، وذلك بتقييم ما إذا كانت عمليات التحقق من التصنيف التي يحدده هذا الأخير مُلائمة. وأخيراً، تقدّم هيئة الإعلام الهولندية نتائجها واستنتاجاتها إلى وزير الدولة للتعليم والثقافة والعلوم المسؤول عن شؤون الإعلام.

في حين أنّ المثال أعلاه يسلط الضوء على الفرص المُتاحة في تصنيف المحتوى، فإن الرقمنة تزيد من تعقيد حماية القاصرين: يحظى المحتوى السمعي البصري بشعبية كبيرة بين الشباب، وهذا المحتوى يمكن اليوم إنشاؤه ونشره عبر الإنترنت لمؤسسات إعلامية مُحترفة وصناع محتوى مُحترفين عبر الإنترنت ومستخدمين عاديين. ولا يمكن للتوجيه المُتعلق بخدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية تنظيم سوى مجال محدود فقط. وكما يشير تقرير صادر عن مجموعة المُنظمين الأوروبيين لخدمات وسائل الإعلام السمعية البصرية بشكل قاطع، فإنّ «مسألة تدابير الحماية داخل خدمات الوسائل السمعية البصرية هي مجرد جزء من المسألة الأكبر المُتمثلة في حماية الأطفال في البيئة الرقمية». [٧٧] في العام 2022، وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة لتأمين استخدام أفضل للإنترنت من قبل الأطفال بناءً على مشاورات مع أطفال وأولياء أمور ومُعلمين ودول أعضاء وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام والمجتمع المدني وأكاديميين ومنظمات دولية (اسم الاستراتيجية إنترنت أفضل للأطفال، (+BIK). الهدف من الاستراتيجية (أ) حماية الأطفال من المحتوى والسلوك والاتصال الضارة وغير القانونية عبر الإنترنت ومخاطر الاستهلاك، وتحسين رفاهيتهم؛ (ب) تمكين الأطفال من اكتساب المهارات والكفاءات اللازمة؛ و(ج) تعزيز المشاركة النشطة ومنح الأطفال مساحةً للتعبير عن رأيهم في البيئة الرقمية. وتتطلع الاستراتيجية إلى التعاون الدولي بين أصحاب المصلحة المُتعددين لتنفيذ أهدافها. [٧٨]

ERGA (2017). Protection of Minors in the Audiovisual Media Services: Trends & Practices (ERGA report) -VV COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS A Digital Decade for children and youth: the new European strategy for a better internet for kids (BIK+) COM/2022/212 final. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=COM:2022:212:FIN>

ينص التوجيه المُتعلّق بخدمات وسائط الإعلام السمعيّة البصريّة على أنّه يتعيّن على الدول الأعضاء تقديم تقارير عن التربية الإعلاميّة، [٧٩] وبناءً على ذلك، أدرجت بعض الهيئات التنظيميّة مجال التربية الإعلاميّة والسلامة الرقميّة ضمن نطاق اختصاصها. على سبيل المثال، المعهد الوطني السمعي البصري الفنلندي (KAVI)، [٨٠] وهو وكالة حكوميّة مركزيّة تابعة لوزارة التعليم والثقافة، ليس مسؤولاً عن تحديد التصنيفات فحسب، بل يقع على عاتقه واجب قانوني لتعزيز التعليم عن وسائل الإعلام. ينسّق المعهد الفنلندي تنفيذ السياسة الوطنيّة الفنلنديّة للتعليم الإعلامّي والتربية الإعلاميّة ويتعاون مع المنظمات غير الحكوميّة في التخطيط الاستراتيجي للتعليم الإعلامّي، كما يقدم الأدوات والموارد التربوية. يقوم المعهد الوطني السمعي البصري الفنلندي أيضًا بتنسيق أعمال المركز الفنلندي للإنترنت الأكثر أمانًا (FISIC)، الذي تشارك في تمويله المفوضيّة الأوروبيّة ويتمّ تنفيذه بالتعاون مع منطمتين غير حكوميّتين فنلنديّتين. ويهدف المركز إلى تعزيز التربية الإعلاميّة والتعليم الإعلامّي وتوفير بيئة إعلاميّة أكثر أمانًا للأطفال، وفقًا لاستراتيجيّة إنترنت أفضل للأطفال (+BIK). [٨١]

الهيئات العامّة للبتّ الإذاعي والتلفزيوني

إنّ دور البتّ العام في الدول الأعضاء «يرتبط بشكل مُباشر بالاحتياجات الديمقراطية والاجتماعيّة والثقافيّة لكل مجتمع وبال حاجة إلى الحفاظ على التعدديّة الإعلاميّة». [٨٢] غالبًا ما يتمّ تنظيم اختصاصات الهيئات العامّة للبتّ الإذاعي والتلفزيوني في القانون الوطني بسبب نموذج تمويلها. وغالبًا ما تُؤدّي الهيئات دورًا أساسيًا في إنشاء المحتوى المحلي والأوروبي والتكليف به وتوزيعه. ومع ذلك، قد تكون أنظمتها الوطنيّة عامّة جدًا، فليس لدى الهيئات العامّة للبتّ الإذاعي والتلفزيوني تفويض رقمي مُحدّد من الاتحاد الأوروبي، وغالبًا ما يظل من اختصاص الهيئات العامّة للبتّ الإذاعي والتلفزيوني وضع معايير أكثر تفصيلًا لعملياتها واتخاذ القرارات، على سبيل المثال: كيفية التعامل مع التكنولوجيات الجديدة وما إذا كانت موجودة على منصات الإنترنت أو كيفية تواجدها عليها لأداء دورها في توفير التعدديّة الإعلاميّة. ونظرًا إلى أنّ هذه المنظمات وطنيّة، وفي معظم دول الاتحاد الأوروبي تمثل منظمة واحدة الدولة أو المنطقة، فإنّ معظم خطوات عمليّة وضع المعايير تحدث على المستوى الدولي.

Directive (EU) 2018/1808 of the European Parliament and of the Council of 14 November 2018 amending Directive 2010/13/EU on -٧٩ the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive) in view of changing market realities. PE/33/2018/REV/1. <http://data.europa.eu/eli/dir/2018/1808/oj>, Art. 33a

[/https://kavi.fi/en](https://kavi.fi/en) -٨٠

It should be noted that the DSA, in its part, will fortify the protection of minors, see, e.g.: -٨١
https://ec.europa.eu/newsroom/repository/document/2023-38/BIK_code_special_group_1st_meeting_DSA_presentation_24Rwu5DYRGG2pTYA8jHbcYErg_98458.pdf
Treaty of Amsterdam amending the Treaty on European Union, the Treaties establishing the European Communities and -٨٢
certain related acts - Protocol annexed to the Treaty of the European Community - Protocol on the system of public broadcasting in the Member States. http://data.europa.eu/eli/treaty/ams/pro_9/sign

اتَّفق أعضاء اتحاد البث الأوروبي، وهو منظمة مُناصرة للبث العام تضم الهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني التابعة للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى بعض الإذاعات الأخرى، على قيم الخدمة العامة ومبادئ التحرير في العام 2012. تشمل القيم الأساسية العالمية والاستقلالية والتميز والتنوع والمساءلة والابتكار. تتطلب مجموعة من المبادئ التحريرية المُستمدّة من هذه المبادئ أن يكون صحفيو البث العام مُحايدين ومُستقلين ومُنصفين ومُحترمين، ودقيقين ومُدركين للسياق الذي يبشرون فيه، وعلى اتصال ببعضهم البعض وخاضعين للمساءلة. [٨٣] يناقش اتحاد البث الأوروبي أيضًا المعايير التكنولوجية والمبادئ التوجيهية للذكاء الاصطناعي في سياق وسائل الإعلام العامة، وغيرها.

وفي حين أنّ هذه الجهود جديرة بالثناء من منظور تبادل المعرفة، إلا أنّ معايير التنظيم الذاتي غير مُستوفاة هنا: لا تتوفر آليات مُشتركة للرصد والمساءلة بالنسبة إلى الهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني التي تتبع القيم الأساسية والمعايير التحريرية. يمكن اعتبار ذلك فرصة فائتة في ما يتعلق بالقوانين الأولية والثانوية للاتحاد الأوروبي. وبدلاً من ذلك، تقدّم الهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني تقارير عن أنشطتها واستخدام التمويل للدولة باعتبارها الجهة الممولة.

لقد أثبتت الاستقلالية النسبية للدول الأعضاء أنها تمثّل تحديًا عندما تنتقل هيئات البث العامة إلى العصر الرقمي، وإلى وسائل الإعلام العامة: تظهر اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء في ما يُسمح لوسائل الإعلام العامة، أو المدعومة، بالقيام به عبر الإنترنت والابتكار من أجل الخدمات الرقمية الجديدة. تتوفر أيضًا مناهج مختلفة بشأن مدى مشاركة المؤسسات الإعلامية العامة في عملية اتخاذ قرار على مستوى استراتيجياتها التنظيمية يقضي باستخدام المنصات العالمية، وكيفية قيامها بذلك: من ناحية، تحظى المنصات بشعبية واسعة وتضمن الوصول إلى مختلف الجماهير، ومن ناحية أخرى، فهي شركات تجارية ذات ممارسات مُبهمّة تتعلق بالإشراف على المحتوى واستخدام بيانات المُستخدم، وتتمتع بدور أساسي في تشجيع الجهات الفاعلة السيئة إلى نشر خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي.

ومع ذلك، على وجه التحديد، أدّى الافتقار إلى سياسات الهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني على مستوى الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالرقمنة إلى صراعات على مستوى الدول الأعضاء في الأسواق الوطنية. وقد أشتكى المنافسون التجاريون في الكثير من الدول الأعضاء إلى إدارة المنافسة في الاتحاد الأوروبي من أنّ وسائل الإعلام العامة تتمتع بميزة غير مُستحقة في أسواق وسائل الإعلام الوطنية الخاصة بهم ويجب تقييد تحويلاتها الرقمية. وبالمثل، فإنّ الافتقار إلى توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حوكمة الهيئات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني/ وسائل الإعلام العامة قد أنشأ، في بعض الحالات، وضغًا تقوم فيه السلطة السياسية بـ «الاستيلاء» على الهيئات العامة للبث واستخدامها كأدوات دعاية. [٨٤]

<https://www.ebu.ch/guides/public-service-values-editorial-principles> -٨٣

See, e.g., Dragormir & Horowitz (2021). Media Capture and Its Contexts: Developing a Comparative Framework for Public Service -٨٤ Media. In Túniz-López, M. et al (eds.). The Values of Public Service Media in the Internet Society. 217-246. Palgrave MacMillan

التضليل الإعلامي بصفته تحدّي تنظيمي

إنّ التحدّيات التنظيميّة التي ينطوي عليها قطاع وسائل الإعلام التقليديّة قد تشكّل تحديّات شاملة ومُتعدّدة الجوانب؛ عالميّة وإقليمية ووطنية، تشمل ميادين وأصحاب مصلحة مُتعدّدين. تُعدّ معركة الاتّحاد الأوروبي ضدّ التضليل الإعلامي مثالا على ذلك، حيث تنطوي على كل من الاتّصالات الاستراتيجية والمخاوف الأمنيّة، ودور وسائل الإعلام الوطنيّة في الدول الأعضاء، والتحدّيات والفرص لاكتشاف التضليل الإعلامي عبر الإنترنت والحدّ منه في المنصّات العالميّة، وكفاءات التربية الإعلاميّة للمواطنين، وما إلى ذلك.

يمثّل التضليل الإعلامي مشكلة خطيرة بالنسبة إلى الديمقراطية لأنّه يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في المجتمعات ومؤسّسات المعرفة وبين المواطنين أنفسهم. في هذه الأوقات التي أصبحت فيها «الأزمات المُتعدّدة» [٨٥] الأوروبيّة، و«وباء المعلومات» [٨٦]، و«حرب المعلومات» قويّة بفضل «الدعاية الحاسوبية»، [٨٧] فإنّ التدابير السياسيّة المهمّة التي يتخذها الاتّحاد الأوروبي ليست مفاجئة. ويكمن التحدّي في الطبيعة المُعقّدة للمشكلة: فكما حدّد مركز الأبحاث المُشترك التابع للمفوضية الأوروبيّة، يركّز النهج الضيق في التعامل مع التضليل الإعلامي على معلومات كاذبة يمكن التحقق منها. يمكن أن يؤدّي التحقق من الحقائق إلى كشف الأخبار الكاذبة وتحديد مصادر هذه المقالات. من السهل تحديد هذا النموذج ويمكن مواجهته من خلال توظيف مُدقّقي الحقائق، ووضع علامات على المنشورات المشبوهة، وإزالة منشورات الأخبار الكاذبة، وما إلى ذلك. إذا، يتعلق النهج الواسع بمحاولات مُتعمّدة لتشويه الأخبار لتعزيز الأيديولوجيات والتشويش والاستقطاب، فضلا عن التضليل الإعلامي بغرض كسب المال وليس إلحاق الضرر. وفي حين أنّ الكثير من ذلك يمكن أن يكون له دوافع سياسيّة، فإنّ هذه المحاولات قد تتخذ شكل ممارساتٍ كطعم النقرة (أو كليك بايت) والتصفيّة المُتعمّدة للأخبار لأغراض تجاريّة تهدف إلى جذب جماهير مُعيّنة. يصعب دراسة هذا النهج والتحقّق منه تجريبيا، ويتعلّق بالنماذج الاقتصاديّة لأسواق الأخبار والاختلافات في جودة الأخبار. [٨٨]

نظرا إلى انتشار التضليل الإعلامي في العقد الماضي، اتّخذ الاتّحاد الأوروبي مجموعة من التدابير للتصدّي له. بما في ذلك إنشاء EU vs Disinfo [٨٩] (الاتّحاد الأوروبي ضدّ التضليل الإعلامي)، وهي منصّة تهدف إلى رصد حملات التضليل الإعلامي التي قد تؤدّي إلى زعزعة الاستقرار ضمن الاتّحاد الأوروبي أو دوله الأعضاء واتّخاذ التدابير اللّازمة ضدّ هذه الحملات. وقد حذت المفوضيّة الأوروبيّة حذوها من خلال إصدار مجموعة من التوصيات تهدف إلى حماية نزاهة الانتخابات الأوروبيّة وعدالتها. بالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالتضليل الإعلامي، فُضمّ مُمثليّن لا من الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء فحسب، بل أيضا من منصات الإنترنت، والمستقلين الذين يعملون على تقصي الحقائق، والأوساط الأكاديميّة. وفي العام 2018، أوصى الفريق بوضع برنامج مؤلّف من خمس مستويات، فسُلط الضوء بذلك على الأبعاد المُتعدّدة للمشكلة: يجب على الاتّحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن (أ) تطالب بتأمين الشفافيّة في الأخبار الإلكترونيّة وتعمل على تعزيزها، بما في ذلك تبادل البيانات حول الأنظمة التي تتيح تداولها عبر الإنترنت، وذلك بشكل مناسب ويضمن الخصوصية؛ و(ب) تعزز التربية الإعلاميّة والمعلوماتيّة؛ و(ج) تطوّر أدوات لتمكين المستخدمين والصحافيّين؛ و(د) تحمي تنوع منظومة وسائل الإعلام الإخباريّة الأوروبيّة واستدامتها؛ و(هـ) تعزز البحث حول تأثير التضليل الإعلامي في أوروبا.

Zeitlin et al. (2019). Introduction: the European Union beyond the polycrisis? Integration and politicization in an age of shifting cleavages, Journal of European Public Policy, 26:7, 963-976

https://www.who.int/health-topics/infodemic#tab=tab_1 -٨٦

E.g., <https://www.oecd.org/governance/digging-up-facts-about-fake-news-the-computational-propaganda-project.htm> -٨٧

E.g., <https://www.oecd.org/governance/digging-up-facts-about-fake-news-the-computational-propaganda-project.htm> -٨٨

[/https://euvsdisinfo.eu](https://euvsdisinfo.eu) -٨٩

عزّزت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جهودها في سبيل وضع خطة عمل ضدّ التضليل الإعلامي [٩٠] تتوافق مع استراتيجياتها الخاصة بالدفاع الوطني والأمن القومي. كما أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة ساهمت في اعتماد مدونة الاتحاد الأوروبي للممارسات السليمة ضدّ التضليل لعام 2022، [٩١] وهي بمثابة دليل تنظيم ذاتي يضمّ شروطًا لإعداد التقارير ويستهدف منصات التكنولوجيا، وقطاع الإعلانات عبر الإنترنت والمجتمع المعني بتقصي الحقائق، وغيرها من الأمور. وتتضمّن المبادرات الأخرى التي أطلقها الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى مكافحة تضليل الإعلام المرصد الاجتماعي للتضليل الإعلامي وتحليل وسائل الإعلام (2018-2021) الذي يهدف إلى جمع الباحثين، والعاملين على تقصي الحقائق، والمؤسسات الإعلامية، والمرصد الأوروبي للوسائط الرقمية [٩٢] الذي أطلق في شهر حزيران/يونيو من العام 2020 لضمان وجود تنسيق أوثق بين المنظمات المعنية بتقصي الحقائق، والمجتمع الأكاديمي والإعلاميين والمدرسين الذين يعملون لدى شركات التكنولوجيا والسلطات الوطنية.

ومع ذلك، ومن منظور الدول الأعضاء، خلّفت هذه الجهود آثارًا مُتنوّعة، إذ تواجه السياقات الوطنية المختلفة أشكالًا عدّة من التحديات المتعلقة بالتضليل الإعلامي، وهي مجهزة بطرق مختلفة للتصدّي لهذه المسألة. وقد خلّصت إحدى الدراسات التي غالبًا ما يتمّ الاستشهاد بها حول أوروبا والولايات المتحدة إلى أنّ البيئة السياسيّة واستهلاك الأخبار هما عنصران أساسيان ينبغي أخذهما في الاعتبار من حيث القدرة على التصدّي للتضليل الإعلامي: فالاستقطاب والسياسات الشعبوية تحدّ من ثقة الجمهور في الصحافة التقليدية وتدفع بوسائل التواصل الاجتماعي لتكون مصدرًا للأخبار، فتعرّض بذلك الجمهور للتضليل الإعلامي بسهولة. كما أنّ حجم سوق الإعلام الوطني يكتسي أهميّة كبيرة: على سبيل المثال، في الأسواق الصغيرة، قد يكون لوسائل الإعلام العامّة دورٌ مهمٌ في تقديم معلوماتٍ موثوقة. [٩٣] أمّا في بعض دول الاتحاد الأوروبي، فقد تكون وسائل الإعلام التقليدية، وحتى هيئة البث العامّة، سببًا للتضليل الإعلامي. [٩٤]

أخذ بعض الدول الأعضاء إجراءات صارمة في هذا الإطار، تمثّلت بوضع قوانين «الأخبار الزائفة». وعلى الرغم من كون هذا الإجراء شائعًا أكثر خارج بلدان الاتحاد الأوروبي، أطلقت الدنمارك (2019)، واليونان (2021) وفرنسا (2018) والمجر (2020) أنظمةً أخرى في هذا الإطار. وما يثير القلق في نهج كهذا هو أنّه قد يعرقل حرّيّة الصحافة [٩٥]. ويتمثّل نهجٌ آخر في التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام التقليدية، بما في ذلك المحتوى الذي لا يقتصر على الإبلاغ عن التضليل الإعلامي فحسب، بل يتصدّي له بشكل مباشر ويثقف الجماهير حول هذه المسألة. في الواقع، حدّد مجلس أوروبا، وليس الاتحاد الأوروبي، في قراره رقم 2255 (2019) [٩٦] المهام التي تضطلع بها هيئات البث العامّة، فتضمنت ممارسات الاتصال عالية الجودة والمبتكرة، والبرامج المتخصّصة التي تحتوي على تحليلات وتعليقات بشأن التضليل الإعلامي، والبرامج التي تحفّز الجمهور على التفكير النقدي، والتواصل المُستهدف عبر الإنترنت مع الشباب، والمشاريع والشراكات مع وسائل الإعلام العامّة الأخرى والجهات المعنية الوطنية التي من شأنها أن تعالج فوضى المعلومات. لكنّ الجدير بالذكر أنّ وسائل الإعلام الخدمية العامّة الأوروبية لم تعتمد أبدًا هذا القرار كأداة رسمية للتنظيم الذاتي.

European Commission (2018). HIGH REPRESENTATIVE OF THE UNION FOR FOREIGN AFFAIRS AND SECURITY POLICY JOINT -9. COMMUNICATION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE EUROPEAN COUNCIL, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS Action Plan against Disinformation. Brussels, 5.12.2018 JOIN(2018) 36 final

<https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/code-practice-disinformation> -٩١
[/https://edmo.eu](https://edmo.eu) -٩٢

Humprecht et al. (2020). Resilience to Online Disinformation: A Framework for Cross-National Comparative Research. The -٩٣ International Journal of Press/Politics, 25(3), 493-516.

Horowitz & Dragomir (2024, in print). Violators of Epistemic Rights. In Epistemic Rights in the Era of Digital Disruption. Palgrave -٩٤ .MacMillan

See: <https://www.cima.ned.org/publication/chilling-legislation/#cima> footnote 51 -٩٥

Council of Europe (2019). Public service media in the context of disinformation and propaganda. Resolution 2255 (2019). -٩٦
<https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-EN.asp?fileid=25406&lang=en>

تختلف الدول الأعضاء أيضًا من حيث قدراتها المتعلقة بالتربية الإعلامية والرقمية من جهة، والكشف عن التضليل الإعلامي عبر الإنترنت من جهة أخرى. على سبيل المثال، تتفوق دول شمال الاتحاد الأوروبي، والدنمارك وفنلندا والسويد على غيرها من الدول في القدرة على التصدي للتضليل الإعلامي، [٩٧] ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى سياسات التربية الإعلامية التي تعتمدها والجهود التي تبذلها الجهات المعنية المختلفة، بما فيها وسائل الإعلام العامة التابعة لها. غير أن أنشطتها المتعلقة بتقصي الحقائق لا تزال متواضعة، والمنظمات التابعة لها صغيرة وتتمتع بموارد محدودة للغاية. في المقابل، على سبيل المثال، استضافت ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا لبعض الوقت مجموعات فاعلة لتقصي الحقائق، فيما ارتفع دور العاملين المستقلين في مجال تقصي الحقائق في الاتحاد الأوروبي وفي أوروبا بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة الماضية، وهو ما يتجلى أيضًا من خلال إنشاء مدونة المعايير ذاتية التنظيم بموجب الشبكة الأوروبية لمعايير التدقيق بالمعلومات. [٩٨]

في عشرينيات القرن الحادي والعشرين، بدأ الاتحاد الأوروبي يتبنى بسرعة مجموعة جديدة من التدابير السياسية (راجع الشكل رقم 5)، وقد بات من الواضح أن مدونة الاتحاد الأوروبي للممارسات السليمة ضد التضليل ذاتية التنظيم لم تحقق الأثر المطلوب، فجزت مراجعتها في العام 2022. ومع ذلك، تظهر الأبحاث الأخيرة أن المنصات لا تقوم بواجبها في إعداد التقارير كما ينبغي وفقًا للمدونة، [٩٩] ويعود السبب في ذلك جزئيًا على الأرجح إلى كونها لا تتضمن أي آليات تنفيذ قوية. بالتالي، تحول خطاب السياسة الأوروبية من مكافحة التضليل الإعلامي إلى بناء القدرة على التصدي له. أما خطة عمل الديمقراطية الأوروبية (2020)، [١٠٠] فهي خطة شاملة من شأنها أن تعزز مرونة الديمقراطيات في مختلف أنحاء بلاد الاتحاد الأوروبي، وهي تتماشى مع الاستراتيجية الأوسع المبيّنة في «البوصلة الرقمية للعام 2030» التي تحدّد المسار لخطة عمل الديمقراطية الأوروبية وتظهر أن النهج الذي تتبّعه أوروبا تجاه الاقتصاد الرقمي يشمل «الحرص على أمن منظومتها الرقمية وسلاسل التوريد ومرونتها». [١٠١]

وفي حين أن خطة عمل الديمقراطية الأوروبية تؤكّد على معايير السياسة التقليدية، بما فيها السوق الموحّدة والشركات الناجحة، والقيم الأوروبية، والمواطنين الماهرين، والمجتمع المدني المتين، فإن البوصلة هي بمثابة استجابة مفتوحة لقوة المنصة والتحديات المرتبطة بها التي تفاقمت خلال فترة الجائحة. وتشير هذه البوصلة إلى مجموعة متنوّعة من المبادرات السياسية، بما فيها تنظيم البيانات وحزمة قانون الخدمات الرقمية الجديدة، كما تتصوّر مجموعة واسعة من المشاريع والتطورات الرقمية المبتكرة بحلول العام 2030 لضمان النجاح الاقتصادي الأوروبي والمرونة الشاملة للمنطقة. وتدعم هذه السردية الجديدة للمرونة أيضًا المناقشات الأوروبية حول التضليل الإعلامي والتحديات الأخرى المرتبطة به، بما فيها الاستراتيجيات المختلفة المعتمدة لمكافحة أضرار الإنترنت، وقانون حرية الإعلام الأوروبي الذي يركّز على وسائل الإعلام التقليدية. [١٠٢] وفي برنامج عمل المفوضية الأوروبية للعام 2023، وافقت المفوضية على حزمة شاملة للدفاع عن الديمقراطية تسعى إلى مكافحة التضليل الإعلامي ودعم حرية الإعلام والتعددية، وغيرها من الأمور. [١٠٣]

See, e.g., How It Started, How It is Going: Media Literacy Index 2022. <https://osis.bg/?p=4243&lang=en> -٩٧
<https://efcsn.com/code-of-standards> -٩٨

Park & Mündges (2023). CoP Monitor Baseline Reports Assessment of VLOP and VLOSE Signatory Reports for the Strengthened Code of Practice on Disinformation. <https://gadmo.eu/wp-content/uploads/2023/09/CoP-Monitor-Report.pdf> -٩٩

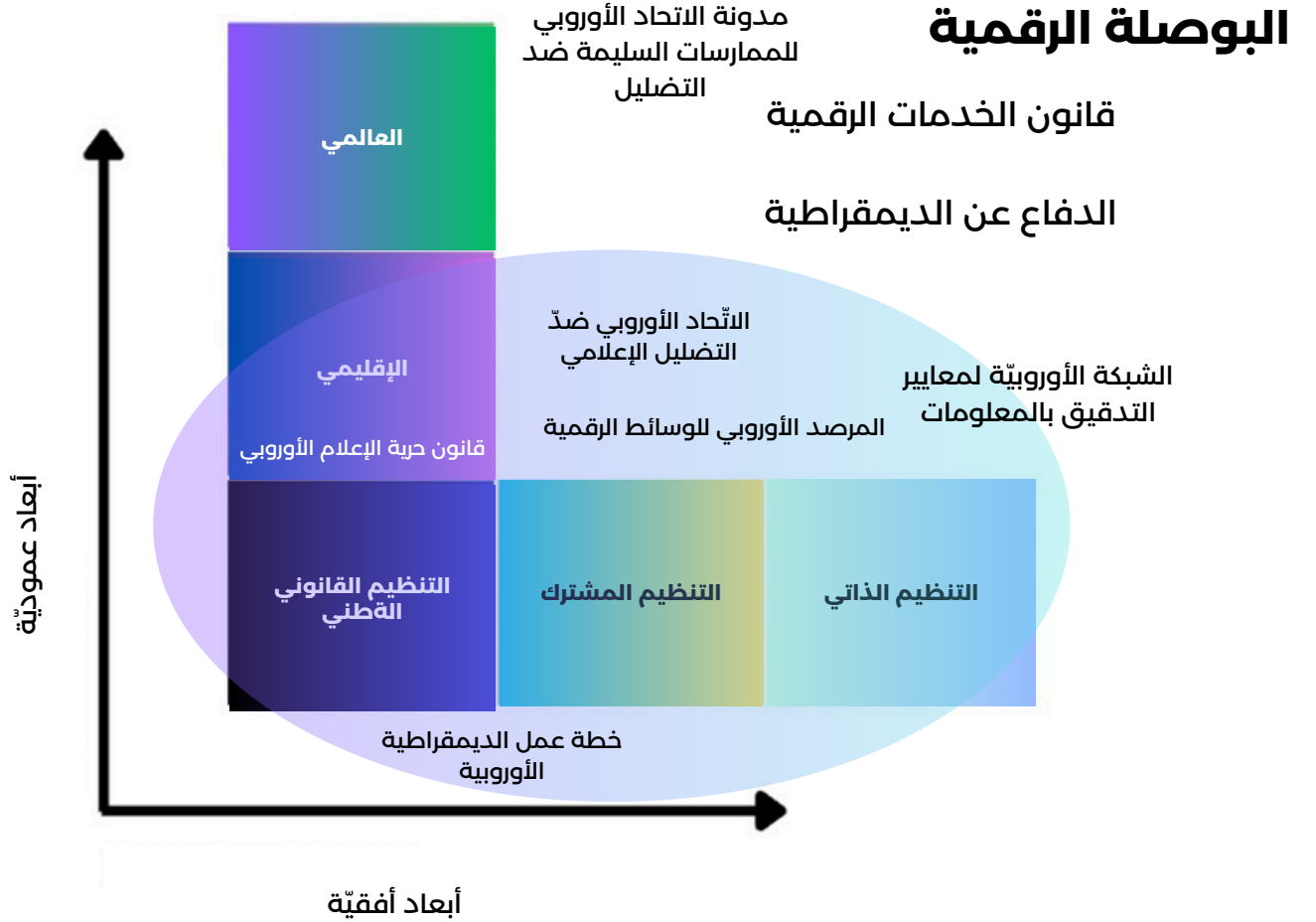
Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions on the European democracy action plan COM/2020/790 final. <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=COM%3A2020%3A790%3AFIN&qid=1607079662423>

Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions Digital Compass: the European way for the Digital Decade COM/2021/118 final <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=CELEX:52021DC0118>

Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council establishing a common framework for media services in the internal market (European Media Freedom Act) and amending Directive 2010/13/EU <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52022PC0457>

Defense of democracy package, including an initiative on the protection of the EU democratic sphere from covert foreign influence. <https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/spotlight-JD%2023-24/file-defence-of-democracy-package> -١٠٣

الشكل 5. سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن التضليل الإعلامي (أمثلة)



خلال فترة كتابة هذه الوثيقة (أي في تشرين الأول/أكتوبر 2023)، برز مثال آخر على الصعوبة التي تفرضها طبقات التنظيم في الأبعاد الأفقية والعمودية في المشهد الإعلامي المُعقد اليوم، وهو ما يتضح من خلال الجدل الدائر بين إيلون ماسك والاتحاد الأوروبي حول التضليل الإعلامي المنتشر على منصة X حول العنف القائم في الشرق الأوسط، مع إشارة الاتحاد الأوروبي إلى الحاجة إلى (والنقص الحالي في) الامتثال لقانون الخدمات الرقمية. [١٠٤]

4. الخلاصات والتوصيات: الأنظمة، والحقوق، وحرية الإعلام

الخلاصات: الميزات والاتجاهات الأساسية في أنظمة الاتحاد الأوروبي، والتنظيم الذاتي والتنظيم المشترك
إن الاستعراض العام أعلاه لبعض الأنظمة الرئيسية المتعلقة بوسائل الإعلام التقليدية يسلط الضوء على عددٍ من الميزات والاتجاهات.

1- **الموازنة (أحياناً) بين الأهداف المتعارضة.** سلط هذا الاستعراض الموجز الضوء على أن سياسات الاتحاد الأوروبي الإعلامية، بما فيها التنظيمات، هي بمثابة سعي مستمر لتحقيق التوازن بين حماية القيم وحقوق المواطنين (التعددية والديمقراطية والكرامة الإنسانية وما إلى ذلك) وإنشاء سوق موحدة فعّالة ومزدهرة ومبتكرة داخل الاتحاد الأوروبي. وفي بعض الأحيان، تتماشى هذه الأهداف مع بعضها البعض، كما هو متوقع في قانون الخدمات الرقمية. أمّا في أوقاتٍ أخرى، فقد تتعارض، كما هو الحال مع وسائل الإعلام العامة.

2- **تنوع السياقات.** بحسب تقييمٍ حديثٍ للأنظمة المركّزة نحو وسائل الإعلام ونحو المجالات المرتبطة بها في الاتحاد الأوروبي، نلاحظ السعي إلى تحقيق سوق موحدة فعّالة، كما السعي إلى **مواءمة** قوانين الدول الأعضاء مع احترام البند الفرعي الذي يمنح كل من هذه الدول درجة من الاستقلالية. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء تتشارك قيمًا أساسية متشابهة من الناحية النظرية، فإنها تمثل سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مختلفة، ما يعكس بدوره على السياسات والأنظمة الإعلامية الوطنية. [١٠٥] ويؤثر أيضاً على الطريقة التي يمكن اعتمادها لتنفيذ الأنظمة والموارد المستخدمة في ذلك.

Dreyer et al. (2020), 'The European communication (dis)order: mapping the media-relevant European legislative acts and -I.O identification of dependencies, interface areas and conflicts' (Arbeitspapiere des Hans-Bredow-Instituts, 52). Hamburg: Leibniz-Institut für Medienforschung | Hans-Bredow-Institut (HBI). <https://doi.org/10.21241/ssoar.71719>

3- الرقمنة والتنظيم الشامل للقطاعات. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تحديث سياساته الإعلامية باستمرار لتتماشى مع متطلبات الرقمنة، فإن أنظمتها وسياساته الخاصة المعتمدة في الدول الأعضاء لا تزال تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين تقاليد التنظيم القطاعي (في ما يتعلق بالصحافة، والبيت، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة) والواقع الرقمي متعدد الوسائط الذي قد يشمل أيضًا جهات فاعلة وطنية وعالمية. وقد طالت الجهود المبذولة مؤخرًا قطاعات متعددة: فسُمي قانون الخدمات الرقمية بـ«دستور الإنترنت»، [١٠٦] نظرًا إلى أنه لا يقتصر على مُقدمي الخدمات الرقمية في الاتحاد الأوروبي، وخاصة لأنه عبارة عن حصيلة جهدٍ مشتركٍ بين القطاعات في ما يتعلق بمسؤولية مُقدمي الخدمات، بما فيهم مجموعة واسعة من الوسطاء من مُزوذي الإنترنت، ومحركات البحث عبر الإنترنت، وخدمات الاستضافة للأسواق، ومُتاجر التطبيقات، ومنصات التواصل الاجتماعي. وعلى غرار ذلك، يتضمّن قانون حرية الإعلام الأوروبي الكثير من الصكوك التي تتعلق بمجال الإعلام بمعناه الواسع، بدءًا من حماية الصحفيين ووصولًا إلى توحيد طرق قياس الجمهور.

4- التركيز على احتياجات المواطنين وحقوقهم. على الرغم من أن هذه الوثيقة ركّزت على إجراءات تنظيمية ملموسة ومحدّدة، يمكن ملاحظة اتجاه أوسع في الخطابات التي توطّر القرارات المُتخذة من حيث السياسات: فقد ركّزت المناقشات المتعلقة بالسياسات في السنوات الأخيرة الماضية بشكلٍ واضحٍ على الحلول التي تستهدف المواطن، ولاسيّما حقوق الاتصال والحقوق الرقمية.

يبرز النهج القائم على الحقوق بشكل عام، سواءً أكان نهجًا قانونيًا أم استراتيجيًا خطابيًا أخلاقيًا، باعتباره قوّة مُضادة تحمي الأفراد من أشكال القوّة غير الشرعية، بما فيها هيمنة الدولة والشركات. ويمكن لمفهوم حقوق الاتصال أن يشير لا إلى القواعد القائمة والمُلزمة قانونًا فحسب، بل أيضًا على نطاق أوسع إلى المبادئ المعيارية التي تُقيّم على أساسها التطورات الفعلية. وإلى جانب الإجراءات التي تتخذها الدول، بات تأمين حقوق التواصل يتأثر أكثر فأكثر بالإجراءات التي تتخذها المنصات العالمية وغيرها من الشركات مُتعدّدة الجنسيات والناشطين والمُستخدمين. [١٠٧]

من وجهة نظر مواطني دول الاتحاد الأوروبي، من الضروري اتباع نهج قائم على الحقوق. فبحسب مسح يوروباروميتر للمفوضية الأوروبية للعام 2021، يرى أكثر من ثمانية من أصل كل عشرة مشاركين أن تحديد رؤية أوروبية مُشتركة للحقوق والمبادئ الرقمية وتعزيزها على يد المفوضية الأوروبية أمرٌ مهم. [١٠٨] كما أنّ الحاجة إلى التأكيد على النهج القائم على الحقوق، وهو نهج يمكن أن يركّز على مبادئ حقوق الإنسان الراسخة ويمكن تطبيقه في سياقات مختلفة، تبرز في المبادرات السياسية الأخيرة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، وقد نصّ على هذا النهج بصراحة الإعلان الأوروبي للحقوق والمبادئ الرقمية لعام 2022 في وثيقة هي الأولى من نوعها في العالم.

E.g., Allen, A. (2022) The EU's Opaque Policy-Making Has Never Been Clearer. Wired, <https://www.wired.com/story/eu-opaque-policy-making-dsa> -1.1
Ala-Fossi et al. (2019). Operationalising communication rights: The case of a 'digital welfare state'. Internet Policy Review, 8(1). -1.V
<https://policyreview.info/articles/analysis/operationalising-communication-rights-case-digital-welfare-state>
European Commission (2021). Eurobarometer: Europeans show support for digital principles. -1.8
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_21_6462

يتجلى التركيز على المواطنين والجمهور والمستهلكين أيضًا في ما يتعلق بقطاع الإعلام من منظور أسواق الإعلام. وكما كان متوقعًا، يشير التحليل الأخير لأسواق الإعلام الأوروبية الذي أجرته مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى أن الملكية الفكرية والابتكارات التكنولوجية هي مفتاح نجاح هذا المجال، إلا أنه يبقى من المهم أن تنخرط أسواق الإعلام في استراتيجيات يحركها الجمهور لدعم أساس نماذج أعمالها. [١٠٩]

إن التشديد الصريح على الحقوق والديمقراطية ليس بالأمر المفاجئ، نظرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي كان بحاجة إلى إيجاد حلول سياسية سريعة وطويلة الأمد في إطار «الأزمات المتعددة» [١١٠] بما فيها الأزمات البيئية والصحية، والحرب الأوكرانية، والاضطرابات السياسية والاقتصادية المختلفة. إن الرقمنة السريعة التي اجتاحت مختلف مجالات الحياة، إلى جانب المشاكل المتعلقة بالتواصل والإعلام مثل خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، والفجوات المتزايدة في الكفاءة الرقمية على أساس العمر والتعليم والدخل وما إلى ذلك، تتطلب تعزيز قواعد القيمة هذه لتكمّل استراتيجيات الرقمنة بعيدة المدى التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي.

5- ممارسات أصحاب المصلحة المتعددين المستمرة، والتنظيم الذاتي والمُشترك. تُعدّ ممارسات التنظيم الذاتي في الصحافة ظاهرة مُنتشرة على نطاق واسع في الاتحاد الأوروبي. إذ يوضح التوجيه المُتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية أن الاتحاد الأوروبي يؤيد التنظيم المُشترك والتنظيم الذاتي. لكن كما ورد في أحد التقارير حول التنظيمين المُشترك والذاتي في الدول الأوروبية، ما من نموذج أوروبي تقليدي لهما. فلسياق الأمور في كل دولة أهميّة بالغة: إن الممارسات التي تعمل بشكل جيد في بعض السياقات السياسية قد تعيق الأهداف التنظيمية في سياقاتٍ أخرى. ويشير التقرير إلى أن بعض الأهداف المقبولة على نطاق واسع، مثل حماية القاصرين، قد توحد مُختلف أصحاب المصلحة وتحظى بتأييد الجمهور، وبالتالي تشكّل أساسًا لإيجاد نموذج فعّال للتنظيم المُشترك. [١١١]

European Commission (2023). COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT European Media Industry Outlook. Brussels, -1٠٩
17.5.2023 SWD(2023) 150 final
<https://ec.europa.eu/research-and-innovation/en/horizon-magazine/polycrisis-world-europe-gains-sharing-emergency-supplies-and-tapping-expertise> -1١٠
Furnémont & Kerševan Smokvina (2017). EUROPEAN CO-REGULATION PRACTICES IN THE MEDIA Comparative analysis and recommendations with a focus on the situation in Serbia. <https://rm.coe.int/european-co-regulation-practices-in-the-media/16808c9c74> -1١١

ويبرز اتجاه واضح في ابتكار السياسات أو التخطيط لها، بما فيها التنظيم القانوني والتنظيم المشترك والتنظيم الذاتي، وهو: طلب المشورة من أصحاب المصلحة المتعددين والممارسات المرتبطة بذلك. ويتبع منتدى حوكمة الإنترنت التابع للأمم المتحدة [١١٢] هذا النموذج منذ عقود عدّة، نظرًا إلى التأثير الواسع الذي يخلّفه الإنترنت على معظم القطاعات في عالمنا اليوم. وضمّ المنتدى ممثلين عن الدول والقطاع الإعلامي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وفي الاتحاد الأوروبي، تشكّل المشاورات المفتوحة وتشكيل مجموعات الخبراء رفيعة المستوى بعض أشكال هذه الممارسات.

يرتبط مفهوم تعدّد أصحاب المصلحة أيضًا بمبدأ صنع السياسات القائمة على الأدلّة، أي إشراك مُستشارين بحثيين وعلميين مهّمين في عمليّة وضع السياسات. [١١٣] ويشكّل ذلك سمة أخرى غالبًا ما يُسلط الضوء عليها في أنشطة سياسة الاتحاد الأوروبي. وعلى غرار ذلك، يؤكّد الاتحاد الأوروبي على أهميّة الحفاظ على الشفافيّة في كلّ عمليّاته بالنسبة إلى مواطنيه باعتبارها جزءًا من مبادئه الأساسيّة. [١١٤]

<https://www.intgovforum.org/en> -١١٢

https://joint-research-centre.ec.europa.eu/jrc-news-and-updates/evidence-informed-policy-making-new-document-foster-discussion-better-use-scientific-knowledge-policy-2022-10-26_en -١١٣

See, e.g., https://european-union.europa.eu/principles-countries-history/principles-and-values/access-information_en#:~:text=Transparency%20is%20one%20of%20the,out%20in%20the%20EU%20treaties -١١٤

التوصيات

يساهم الأساس القائم على القيم والحقوق، والسوق الموحدة، في وضع الاتحاد الأوروبي لاعبًا مهمًا في مواجهة المنصات العالمية، ومبتكرًا لطول سياسية مهمة. غير أن سياسات الاتحاد الأوروبي، وحتى الأنظمة المتعلقة بوسائل الإعلام التقليدية، مُعقدة للغاية. وتزيد الخصائص المتنوعة التي تتسم بها الدول الأعضاء والطرق المتنوعة التي تنفذ بها هذه الأنظمة من تعقيد المسألة.

1- كما هو واضح في هذا الاستعراض العام، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم بعض الخطوط الأساسية لصياغة السياسات والأنظمة الإعلامية، لكنه لا يمكن فرض طريقة تنفيذ واحدة على الدول جميعها. وتشمل هذه الخطوط نماذج مثالية وأساسية لنظام إعلامي متين ومتنوع على المستوى الوطني، واحترام الكرامة الإنسانية (ربما من خلال وضع تدابير وقائية)، وحماية تنوع النظام الإعلامي واستدامته.

2- يتمثل أحد المعايير أو خطوط الأساس المركزية بالنهج المركز نحو المواطنين. ففي بيئة الإعلام العالمية والمعقدة الراهنة، إذا لم يشعر المواطنون أنهم معنيون بوسائل الإعلام الوطنية/المحلية، سيلجأون إلى بدائل تتجسد في المنصات العالمية والمجموعات المغلقة.

3- يصعب تحقيق هذا النوع من المعايير من دون التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي، إذ يقترح هذا التقرير أن بعض الأهداف المقبولة على نطاق واسع، مثل حماية القاصرين، قد توحد مختلف أصحاب المصلحة وتحظى بتأييد الجمهور، وبالتالي تشكل أساسًا لإيجاد نموذج فعال للتنظيم المشترك. [110]

4- تعقيبًا على ما سبق، نذكر استقلالية السلطة التي تراقب عملية التنظيم وتقييمها، سواءً كانت سلطات تنظيمية وطنية أم هيئة تنظيم ذاتي. وتساهم هذه الاستقلالية في تعزيز الامتثال لأشكال الحماية وضمانات جودة التنظيم، بل وتعزز ثقة الجمهور فيها.

5- إن التفكير الشامل لقطاعاتٍ عدّة أمرٌ ضروري في مجال ابتكار السياسات في العصر الرقمي، إذ ترتبط المجالات المختلفة ببعضها البعض ويمكنها أن تدعم بعضها البعض. ومن الأمثلة على ذلك المجموعة الأخيرة من التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي لاستكمال النهج التنظيمي الوطني الخاص الذي تتبّعه بلدان الشمال الأوروبي في التعامل مع قانون الخدمات الرقمية. ويشمل النهج، من بين أمورٍ أخرى، تدابير مثل الاعتراف بضرورة حماية القيم الديمقراطية المعتمدة في دول الشمال الأوروبي باستخدام قوّة المنصّة العالمية، وذلك من أجل دعم الابتكارات الرقمية التي تأتي بها وسائل الإعلام العامّة، وتبادل أسس التثقيف الإعلامي والمواد التعليمية، وفريق الخبراء المُشترك المعني بتطوير الذكاء الاصطناعي، والرصد المُقارن السنوي لمشهد الاتصالات في بلدان الشمال الأوروبي، والابتكارات الجديدة التي تدفع بمشاركة المواطنين والمناظرات الرقمية. [116] وعلى الرغم من أنّ هذه العناصر ليست كلها تدابير تنظيمية، فإنها توضح الأبعاد المختلفة التي يتطلبها التواصل العام الديمقراطي والتعددية الإعلامية في العصر الرقمي.

على الرغم من أنّ هذه النقطة لا تندرج في إطار هذا التقرير بشكلٍ مُباشر، من الواضح أنّ التنظيم في العصر الرقمي يجب أن يقترن بالتربية الإعلامية والرقمية. لقد ذُكرت مسألة التربية الإعلامية في مناقشات الاتحاد الأوروبي حول السياسة الإعلامية، وذكُرت على نطاقٍ واسعٍ في التوجيه المُتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية، كما نصّت عليها مَدونة الاتحاد الأوروبي للممارسات السليمة ضدّ التضليل. ومع ذلك، تشكّل هذه المسألة موضوعًا أوسعٍ لسياسة الاتحاد الأوروبي يتقاطع مع أطر المهارات الرقمية، وخاصّةً إطار العمل المعني بالكفاءة الرقمية DigComp 2.2. ويُعدّ التثقيف أيضًا مجالًا من شأنه أن يجمع بين الجهات المعنية المختلفة، بدءًا من الهيئات التنظيمية، وصولًا إلى هيئات البثّ والصحافة والمدارس ومُنظمات المجتمع المدني. وقد يساهم تقديم لمحة عامّة حول جميع سياسات التربية الإعلامية والمعلوماتية الرقمية وأفضل الممارسات في اتّخاذ خطوةٍ جديدةٍ ومهمّةٍ نحو إعادة التفكير في السياسات الإعلامية في العصر الرقمي.

ومركز أبحاث الإعلام والصحافة

العنوان القانوني:
طريق تارتو 1/67-10115-13b، تالين،
مقاطعة هارجو، إستونيا

العنوان البريدي:
شارع ساوث مولتون 6، لندن،
W1K 5QF، المملكة المتحدة

الانتماء الأكاديمي:
جامعة سانتياغو دي كومبوستيلا (USC)
كلية سان زيروم، بلازا دو أبرادويرو، بدون رقم،
الرمز البريدي 15782، سانتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: www.journalismresearch.org
البريد الإلكتروني: mjrc@journalismresearch.org

صورة الغلاف: CANVA PRO